

برنامج الحزب

لقد عاشت مصر لفترة طويلة دولة كبيرة، ذات دور محوري في إقليم الشرق الأوسط، سواء في التاريخ القديم الذي مثلت فيه مصر دائماً الصخرة التي تتحطم عليها جهود الأعداء الخارجيين، أو في التاريخ الحديث عندما ساهمت بدور رائد في دعم حركات التحرر العربية من قوى الاستعمار، كما كانت التجربة المصرية في التنمية والنهضة في طليعة التجارب العربية والإسلامية.

ومن المؤسف أن هذا الدور قد أخذ في التراجع في العقد الأخير، نظراً لتلك الأزمات المتفاقمة التي مرت بها الدولة المصرية في ظل النظام التسلسلي السابق، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، والتي أدى تفاقمها إلى الضعف الداخلي في شتى الميادين، مما أدى إلى تراجع دورها القيادي في المنطقة، خاصة بعد صعود الدور الإيراني والتركي على الصعيد الإقليمي.

ثم قامت ثورة 25 يناير المباركة، لتعيد للشعب حريته وكرامته، وتُخلص البلاد من هيمنة الحكم الاستبدادي القمعي؛ فانتعش حلم النهضة من جديد في صدور المصريين، وحاتت أمام مجتمعنا فرصة تاريخية لإقامة نظام ديمقراطي حر، يكفل لجميع القوى الإصلاحية حرية العمل من أجل نهضة البلاد.

إن هذه الثورة العظيمة قد أحدثت حراكاً اجتماعياً وسياسياً كبيراً على كافة المستويات، وفتحت أبواب الأمل في التقدم، وأشعلت فتيل التغيير في كل مناحي الحياة المصرية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإعلامياً ودينياً وأتاحت إمكانية كبيرة لتكوين الأحزاب وتفعيل الحياة السياسية والديمقراطية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

ولكي تستطيع مصر أن تخوض مرحلة البناء والتعمير بعد مرحلة الهدم والتحرير، فإنها تحتاج إلى حزب سياسي واعد، يمتلك مشروعاً نهضوياً شاملاً، يحدد أولويات البناء، ويضع الملامح العريضة لرؤية الإصلاح، ويسمح لكل القوى الموجودة أن تتضافر جهودها لبناء النهضة المنشودة، بحيث تكامل هذه الجهود ولا تتناقض على اختلاف توجهات أصحابها.

وهذه بالتحديد هي الرسالة التي قام حزب الإصلاح والنهضة من أجل تحقيقها، حتى تعود لمصر قوتها وريادتها، ويتمتع شعبنا بالأمن والرفاهية، والحرية والكرامة التي تليق بهذا الشعب العظيم.

ونحن نؤمن إيماناً راسخاً أن لدى مصر الموارد والإمكانات اللازمة لتجاوز مشكلاتها، واستعادة مكانتها الريادية في الشرق الأوسط، ويتبين ذلك مما يلي:

- مصر غنية بالموارد الطبيعية والمعدنية والتربة الغنية الصالحة للزراعة، ويوجد بها مساحات شاسعة من الصحراء التي - تصلح لأغراض متعددة

لدى مصر طاقة بشرية وسكانية هائلة أغلبها من الشباب -

- تمتلك مصر تراثاً تاريخياً وثقافياً يمتد لآلاف السنين مرت فيه بالعديد من الحضارات، بدءاً بالحضارة الفرعونية، وختاماً - بالحضارة الإسلامية، والتي كانت بمثابة درة العقد لهذه الحضارات كلها

- الموقع الفريد الذي تتمتع به مصر كقلب للعالم كله يعطيها العديد من المميزات المتفردة عن باقي الدول -

لدى مصر العديد من المواقع السياحية النادرة، والتي تعطيها مميزات تنافسية عالية في مجال السياحة -

- الطبيعة الفريدة للشعب المصري المتلاحم اجتماعياً وثقافياً لعدم وجود عرقيات أو أجناس مختلفة، وحتى مع اختلاف - الدين بين الأغلبية المسلمة والأقلية المسيحية، فقد عاش الطرفان معاً في سلام ووثام، تحت مظلة أخوة الوطن والأرض

- العراقة التاريخية لمصر، حيث استطاعت أن تحقق نجاحات عديدة في مواقف مستحيلة ودرجة على مدار التاريخ، فقد - كانت مصر طليعة الجيوش التي أوقفت زحف التتار العاشم نحو بلاد العالم الإسلامي، وكانت كذلك حجر عثرة في طريق الغزوات الصليبية، وقادت مصر العرب نحو أول نصر حقيقي على العدو الصهيوني في حرب السادس من أكتوبر

وكانت ولا زالت المنارة التي قادت الشعوب العربية قديماً وحديثاً للثورة على الظلم والاستبداد والقمع -

ولهذه الأسباب وغيرها، فإننا نستصحب تلك الثقة الدافعة أثناء حركتنا نحو المستقبل المنشود، وهذا هو سبب وجود حزبنا في المشهد السياسي، فنحن مصممون على تحريك قوى مصر الكامنة وبناء نهضتها، من أجل سعادة ورخاء شعبنا، واستعادة احترام وطننا ومكانته العظيمة على الصعيدين الإقليمي والدولي

حيث يهدف حزبنا إلى تقديم حلول أصيلة ودائمة لمشاكل وطننا، معتمداً في ذلك على الحقائق العلمية، مستصحباً الخبرات الماضية، مراعيًا الثوابت المجتمعية والثقافية والدينية للمجتمع المصري، جاعلاً خدمة المجتمع غرضه الرئيسي، من خلال القيام بأنشطة سياسية على أرضية من القيم الديمقراطية

ولهذا فإن حزبنا هو حزب مدني يحتضن - دون تمييز - جميع مواطنينا، بغض النظر عن الجنس، والدين والمعتقدات، وهو يسعى لإيجاد الأرضية المشتركة بين كافة القوى السياسية في مصر عبر تأسيس دعائم الدولة المدنية التي تحترم مبدأ سيادة القانون والدستور المعبر عن هوية وثقافة المجتمع، وتقر محاسبة السلطة، وتدعم المواطنة القائمة على احترام التعددية وعدم التمييز بناء على الدين أو الجنس، مع الحفاظ على الهوية الحضارية الإسلامية لمصر التي قررتها المادة الثانية من الدستور المصري

كما أن حزبنا سيحارب وبشدة تلك المشكلات المزمنة التي تدمر المجتمعات والحكومات، مثل: الانحطاط والفساد والمخالفات والتربح والمحسوبية، وانعدام المساواة أمام القانون، وعدم تكافؤ الفرص والعنصرية، والتحزب والاستبداد

وانطلاقاً من فهم الواقع المعاصر وتماشياً مع روح ثورة 25 يناير، فسوف يسعى حزبنا قبل كل شيء إلى إعادة بناء الثقة بين كافة أطراف المجتمع، تلك الثقة التي غابت عنا لعقود طويلة، وهي خطوة ضرورية ولازمة لكي تتأزر جميع القوى السياسية والمجتمعية، لتسعى جميعها نحو النهضة الشاملة لبلادنا العظيمة

ومن أجل تحقيق ما سبق، فإننا نعرض برنامجاً سياسياً لتحقيق ما يلي:

نشر ثقافة الحرية والمواطنة المبنية على القيم الأصيلة في كل مكان -

إزالة جميع المشكلات المزمنة التي تواجه مصر على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية -

تحريك الموارد الإنسانية والطبيعية التي ظلت غير مستغلة لسنوات، لكي نجعل من مصر بلداً منتجاً بشكل ثابت، وينمو - بشكل مضطرب من خلال الإنتاج

تحقيق العدالة الاجتماعية، وإزالة الفجوة الناتجة عن سوء توزيع الثروات في المجتمع، ومن ثم رفع مستوى معيشة - المواطن المصري، لاسيما الطبقات الفقيرة والمتوسطة

خلق حالة من التآزر والتعاون بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وكافة أفراد المجتمع -

سيادة مفهوم الشفافية الكاملة والمساءلة في كل مجال من مجالات الحياة العامة -

تحقيق التنمية الشاملة في جميع مجالات النهضة المصرية، مثل الاقتصاد والسياسة الخارجية والثقافة والفنون والتعليم - والصحة والزراعة، وغيرها من المجالات الحيوية

استعادة دور مصر الريادي على المستويين الإقليمي والدولي -

إن ثقتنا في الله ثم في أنفسنا وشعبنا العريق كبيرة، ونحن على يقين بأن هذا البرنامج سوف يسهم بشكل كبير في حل مشاكل مصر ويفتح الطريق للنهوض بها، ونتوقع بإذن الله أن يكون برنامجنا بداية جديدة وحقيقية لمصر

أولاً - الحقوق الأساسية والمبادئ السياسية

ثانياً: الاقتصاد

ثالثاً: الإدارة العامة

رابعاً: السياسات الاجتماعية

خامساً: الإصلاح الديني

سادساً: السياسة الخارجية

من أجلكم نعمل ولرؤيتكم نجتهد وعليكم بعد الله نعتد

والله موفق والمستعان

مجلس الأعضاء المؤسسين

الحقوق الأساسية والحريات

إن الحقوق الأساسية والحريات هي مكتسبات حازتها الإنسانية عبر القرون وبعد كفاح مرير، وقررتها الشرائع السماوية، وعلى رأسها شريعتنا الإسلامية، ومستوى تلك الحريات هو مؤشر على مدى تحضر وتقدم المجتمعات، وحيث أن حزبنا يهدف إلى أن تتبوأ مصر مكانتها اللائقة في مصاف الدول المتقدمة، فإننا نأخذ على عاتقنا ترسيخ الحقوق والحريات، وعلى رأسها الإرادة الحرة للشعب المصري.

إن أهم عناصر بناء الثقة في المجتمع إيمان الأفراد الذين يعيشون في المجتمع بأن حقوقهم وحرياتهم مصانة، فهذا الإيمان يمثل قاعدة قوية، تجعل جميع القوى المجتمعية والاقتصادية والسياسية في حالة حراك دائم نحو الإنتاج بما يصب في بناء النهضة المصرية، فضلاً عن ذلك فإن احترام حقوق وحريات الأفراد شرط أساسي من أجل بناء السلام والاستقرار الاجتماعي، ومن أجل تقبل الشعب للنظام السياسي الديمقراطي.

ونظراً لأهمية تلك الحريات والحقوق الأساسية، يسعى حزبنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تنفيذ معايير حقوق الإنسان الواردة في الاتفاقيات الدولية التي تكون مصر طرفاً فيها، خصوصاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
- الاستفادة من آراء واقتراحات المتطوعين والمنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان، وإقامة تعاون وثيق بين الحكومة وتلك المنظمات، وسيم التأكيد على مشاركة هذه المنظمات في تحديد انتهاكات حقوق الإنسان، وفي وضع توصيات تفضي إلى حلول، وفي التنقيف في مجال حقوق الإنسان.
- ضمان حرية التفكير والتعبير حسب أعلى المعايير الدولية، من خلال التعبير عن الأفكار بحرية، واعتبار الاختلافات أصولاً هامة، في ظل الحفاظ على الثوابت المجتمعية والقانونية والأعراف الأخلاقية العريقة، التي يعتنقها الشعب المصري العظيم.
- إن الحفاظ على الهوية الحضارية الإسلامية لمصر أمر ضروري للحفاظ على تماسك بنية المجتمع المصري المتدين بطبعه، فهي ضرورة من ضرورات الأمن القومي المصري، ومن ثم لا يمكن فصل هذه الهوية عن الحياة السياسية، بل وجميع مناحي الحياة، لكن في المقابل ليس من حق أي فصيل سياسي أن يحتكر الكلام باسم الدين، أو يوظف الدين في خياراته أو حشد الجماهير حول خياراته، أو استغلال الدين لتحقيق مصالحه السياسية.
- لجميع المواطنين الحق في الوصول إلى المعلومات والتعبير عن أفكارهم بحرية، وبما أن أحد الشروط الأساسية للديمقراطيات المعاصرة هو وجود صحافة حرة، فسوف نعيد النظر في الإطار القانوني الكامل بشأن وسائل الإعلام، فلا يليق بالمجتمع المصري العريق أن تفرض على أفراد ومؤسساته عقوبات ضد حرية وسائل الإعلام في التعبير، ويجب علاج ذلك بدء من الدستور، ويجب أن تكون حرية الصحافة المكتوبة ووسائل الإعلام المرئية محمية بدقة وألا نسمح فيها بالاحتكار.

- من أجل أن نجعل حقوق الإنسان والحريات نمطاً سلوكياً، وحتى نزيل انتهاكات حقوق الإنسان، فلا بد من تنظيم البرامج التربوية والتعليمية التي ترسخ ثقافة حقوق الإنسان، بدءاً من المدارس الابتدائية والمنشآت العامة لتتوافق وتعلي من قيمة تلك الحقوق والحريات.
- ضمان حرية التقاضي والحق في المحاكمة العادلة، وتيسير الطريق أمام كل إنسان للمطالبة بحقه.
- إن ممارسات من قبيل التعذيب والموت في الحبس والاختطاف والجرائم، التي لا يتم التعرف على مرتكبيها أمر غير مقبول في دولة ديمقراطية تعلي من قيمة سيادة القانون، فيجب أخذ شكاوى المواطنين في هذا الشأن بعين الاعتبار، والترتيبات المتخذة بهذا الشأن يجب أن تكون رادعة، ولن يفلت المسؤولون عن ذلك دون عقاب.
- إقامة مؤسسات خاصة لمتابعة ومراقبة شكاوى المواطنين، وخاصة تلك التي تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، ووضع الترتيبات القانونية لمتابعة الشكاوى.
- وضع الترتيبات اللازمة حتى يستفيد جميع المواطنين من الخدمات العامة دون تمييز، وفي هذا الصدد لا بد من إنهاء حالة عدم الثقة المتنامية بين المواطنين والدولة.

المبادئ السياسية

يعتبر حزب الإصلاح والنهضة السياسة وسيلة لخدمة المجتمع، وفي وطننا حادت السياسة عن غرضها الرئيسي، بل وتم إغلاق الساحة السياسية بالكامل قبل ثورة 25 يناير، فإن من أهدافنا التي سنسعى لتحقيقها أن نعيد للسياسة وللسياسين هيبته وثقة الناس بهم؛ ولذا فلا بد لمؤسساتنا السياسية أن تتسم بالأمانة والنزاهة، بأن يكون تمويلها أمراً شفافاً وقابلاً للمحاسبة.

إن الأحزاب السياسية مؤسسات مدنية تترجم الرغبات المجتمعية سواء الاقتصادية أو الثقافية، حيث تقوم الحكومة بتحريك آليات الدولة لتحقيق تطلعات الشعب في العدل والحرية والكرامة والعيشة الكريمة؛ ولذلك فإن مهمة حزبنا التي قام من أجل تحقيقها هي أن ينقل أجندة الشعب المصري العظيم إلى أجنادات الهيئات التشريعية والتنفيذية؛ فالسياسة هي إرادة المجتمع في بناء اليوم بالقواعد والطرق الصحيحة والتخطيط للمستقبل بشكل سليم، ولذا يؤمن حزبنا بأن مفهوم السياسة في مصر ينبغي أن يتم مراجعته بشكل كلي.

وبناء على إدراكنا للسياسة، فإن إرادة الأمة هي منطلق كل فعل، فأى ممارسة لا تترجم إرادة الأمة لن يتم قبولها.

ومن أجل استعادة الثقة والاحترام إلى السياسة والسياسين، لا بد من الإجراءات التالية:

- التزام الشفافية فيما يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية، وعضويتها وتسميتها للمرشحين وهاكلها المالية.
- لا بد أن تتسم نفقات المرشحين على حملاتهم الانتخابية بالشفافية، وأن تكون قابلة للمراجعة والمحاسبة.
- تحسين المناخ الديمقراطي داخل الأحزاب، من خلال التأكيد على حقوق الأفراد القانونية والديموقراطية في المنافسة.
- مراجعة الأحكام الخاصة بمنع أو إغلاق الأحزاب السياسية على وفق المعايير والاتفاقات الدولية بهذا الشأن.
 - تعديل قانون الانتخاب بما يتوافق مع أسس الديمقراطية والنزاهة والشفافية.
 - المحافظة على حرية المواطنين وحقوقهم في الترشيح والترشح.
 - اعتماد نظام الانتخابات الأولية داخل الأحزاب، كأساس لاختيار مرشحيها للانتخابات العامة.
 - اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة للحفاظ على نزاهة البيئة السياسية.
 - منع استغلال السياسة كوسيلة للتربح.
- تقديم الأعضاء المنتخبين إقرار الذمة المالية، وعرض تلك المعلومات على الرأي ومراقبتها بكل شفافية.
- رفع أي قيود دستورية تحول دون مقاضاة النواب والوزراء، مع اقتصار حصانة النواب والوزراء على خطاباتهم وأرائهم السياسية أثناء الأنشطة البرلمانية.
- اتباع سياسة حازمة ضد جميع المحاولات الرامية إلى تضيق نطاق الممارسة السياسية أو التقليل من هيبته واحترامها.

البنية السياسية

إن أحد الأهداف الرئيسية لحزبنا تعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة، من خلال زيادة فعالية الشعب خلال الانتخابات، سواء في الإدارات المحلية أو المركزية، وحيث أن فاقد الشيء لا يعطيه، فإن حزب الإصلاح والنهضة لا بد أن يتسم هيكله الداخلي بالديمقراطية والشفافية، وهما أمران يشكلان نواة أي مؤسسة قوية، وسيسعى حزبنا إلى تطبيق مفهومه عن السياسة، والذي يتمثل بتحقيق تطلعات الشعب وترجمة آماله، وسيبدأ أولاً بتطبيق هذا المفهوم داخل الحزب نفسه، حتى يضرب بذلك مثلاً للأطراف الأخرى

:ولذا؛ فإن حزب الإصلاح والنهضة - ومن أجل إقامة تطبيق الديمقراطية والشفافية داخل الحزب - سيقوم بما يلي

- القيام بانتخابات تمهيدية داخل الحزب يشارك فيها كل أعضائه من أجل تحديد المرشحين لمقاعد النواب
- من أجل سياسة قائمة على المبادئ، فإن مدة خدمة رئيس الحزب والبرلمانيين سيتم تحديدها من خلال لوائح الحزب
- إعلان نفقات الحزب وميزانيته خلال العام بشكل علني، وكذلك كيف تم إنفاق دخل الحزب في نهاية كل عام
- تخصيص جزء من ميزانية الحزب من أجل الأبحاث والتطوير ومن أجل الفروع الإقليمية للحزب
 - ضمان إجراء هذا السباق الديمقراطي داخل الحزب في بيئة من التنافس الحر
 - حرية تعبير أعضاء الحزب عن آرائهم داخل إطار الحزب، وحسب القواعد واللوائح الخاصة به
 - اتخاذ قرارات جماعية ملزمة في حالات خاصة مشار إليها في لوائح الحزب
 - إعادة السياسة التفاعلية إلى الواجهة
- اعتماد القدرة والاستحقاق أساساً للتعين - خاصة للوزراء - حينما يصل حزبنا إلى الحكومة

النظام السياسي

وبخصوص الإصلاحات التي تتعلق بالنظام السياسي الداخلي، فإن رؤيتنا تنطلق من جملة من المقومات والركائز على النحو التالي

- إعادة التوازن المفقود بين السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية

إن أحد أسوأ أخطاء النظام السابق تغول السلطة التنفيذية على كل من القضائية والتشريعية، بحيث لم يكن هناك استقلال كامل للقضاء أو احترام للقانون، أو أي رقابة تذكر على السلطة التنفيذية من باقي السلطات

فبدون اتخاذ خطوات جادة نحو إعادة التوازن بين السلطات الثلاث في مصر، ستفقد أي خطوات إصلاحية قيمتها، بل ربما تفقد العملية الانتخابية برمتها قيمتها

فلا بد من إعادة النظر في المواد المتعلقة بسلطات رئيس الجمهورية، بما يضمن إعادة هيكلة السلطة في مصر لتقليص سلطاته، وتحقيق مبدأ التوازن بين السلطات الثلاث، مع هيمنة نسبية للسلطة التشريعية على السلطة التنفيذية لتراقب أداءها وتحاسبها، مع صياغة قانون جديد للسلطة القضائية يضمن الاستقلال التام لها مالياً وإدارياً، بعيداً عن التدخل المباشر في شئونها من قبل السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية ووزير العدل

كما أنه يجب إعادة النظر في طريقة توزيع صلاحيات السلطة التنفيذية، بحيث توزع بأوزان نسبية بين رئيس الجمهورية ونائبه المنتخب ومجلس الوزراء، على أن تضمن في الدستور صلاحيات كل منهم بشكل واضح، لا يسمح بتعدي أي منهم على اختصاصات الآخر

- تعديل بنية النظام السياسي

ونقصد بذلك إعادة بناء النظام الراهن بحيث ينتج عنه نظام جمهوري شبة رئاسي واضح الاختصاصات بين مؤسساته الأساسية، وبحيث لا تتعول فيه سلطة معينة على غيرها من السلطات

ومن هنا يجيء التركيز على أهمية وضع دستور جديد تتحدد فيه الصلاحيات، بداية من اختصاصات الرئيس ومروراً بطريقة اختياره ونهاية بعلاقته مع السلطات الأخرى ومدة رئاسته، بما لا يزيد على دورتين وحسب

فهذا النظام يعد الأفضل في مصر للحد من التسلط والاستبداد الذي يقترن غالباً بالنظم الرئاسية الصرفة التي تنشأ في مجتمعات بعيدة عن الممارسة الديمقراطية

كما أنه في ظل الضعف الحالي للأحزاب في مصر، فإن النظام البرلماني قد يسبب الكثير من الاضطراب وعدم الاستقرار، نتيجة عجز أي حزب عن أن يشكل وحده حكومة قوية، مما يجعل الحكومات باستمرار عرضة للسقوط المتوالي

• إعادة الاحترام والمصادقية للعملية الانتخابية

فالانتخابات تعد من أهم المؤشرات الدالة على عمليات التحول إلى الديمقراطية، بل هي التعبير الأهم عن ديمقراطية مجتمع ما وعن مدى نضج ثقافته السياسية، وبقدر نزاهة وتنافسية الانتخابات العامة، تكون مصادقية عملية التحول إلى الديمقراطية

ومن هنا فمن المحتم وضع ضمانات كافية لنزاهة العملية الانتخابية، بما يعيد الثقة للناخبين والفاعلين في جدوى المشاركة، ممارسة وانتخاباً، وذلك بتشكيل هيئة دائمة للانتخابات ذات مقر مستقل وميزانية مستقلة ومقومات مادية كاملة

ويجب أن تشكل هذه الهيئة من القضاة، بحيث تكون في النهاية مسؤولة بشكل كامل عن كافة المهام المتعلقة بأي انتخابات عامة تجري في مصر، بدءاً من الإعلان عن موعدتها وإعداد جداول الناخبين، وتلقي طلبات الترشيح وإعلان كشف المرشحين، وإصدار قرارات تشكيل اللجان الانتخابية ومقارها ورؤسائها وأمنائها وقوة الحراسة لكل منها مروراً بتنظيم عملية التصويت وانتهاء بفرز الأصوات وإعلان النتائج

• إلغاء كافة القوانين المقيدة للحقوق والممارسة السياسية

وعلى رأسها قانون الطوارئ، وقانون ممارسة الحقوق السياسية، وتشكيل الأحزاب، بما يضمن حرية الحركة والعمل أمام وضمان وصولها وتواصلها مع قواعد الجماهيرية، وحرية إدارة حملاتها الانتخابية، كافة القوى والأحزاب السياسية وحرية تسيير مظاهرات ومسيرات سلمية لعرض مطالبها بدون تضييق من جانب قوى الأمن

فما لا شك فيه أن استمرار سريان القوانين المقيدة للحريات السياسية من شأنه أن يعرقل عملية الإصلاح، ويفرغها من مضمونها الحقيقي، ويجعل منها مجرد هياكل فارغة، خاصة إذا علمنا أن استخدام قانون الطوارئ وغيره من القوانين المقيدة للحريات المدنية والسياسية، يتم في سياق الرغبة في قطع السبيل أمام مشاركة فعالة في إدارة الشؤون العامة للبلاد، وتفعيله إنما يتم في غالبه في مواجهة المعارضين السياسيين ممن ينتهجون منهجاً سلمياً في العمل السياسي

• إعادة هيكلة منظومة العمل الحزبي

بحيث تتضمن عملية الهيكلة مجموعة من المعايير والضوابط، التي يجب الالتزام بها أثناء سير الانتخابات سواء الرئاسية أو التشريعية أو المحلية

ومن أهم ما يجب أن تتضمنه عملية إعادة الهيكلة ضرورة احترام الأحزاب لرغبات الناخبين، بما يعني ضرورة احتفاظ المرشح بصفته السياسية التي دخل بها الانتخابات، للبقاء على الرشوة السياسية، وبما يضمن تكوين مجالس معبرة حقيقة عن رغبات الشعب

وكذلك إلزام الأحزاب بمراجعة لوائحها الداخلية لتغيير طريقة اختيار كافة مستوياته القيادية، لتكون بالانتخاب ولفترة محددة باعتبار أن ذلك هو السبيل لخلق قيادات حزبية قادرة على الوصول إلي الجماهير، سواء في انتخابات تشريعية أو رئاسية أو محلية أو نقابية أو غيرها

وأخيراً يجب أن تتضمن عملية الهيكلة أموراً إجرائية من قبيل رفض التمويل الخارجي، ووضع سقف مالي معين للدعاية الانتخابية، للقضاء على النزواج بين السلطة والثروة، والذي يعد أكبر الطرق المفضية إلى الفساد السياسي، مع ضرورة عدم استغلال المرشح لموقعه السياسي أو التنفيذي أثناء الانتخابات.

• تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني

ونخص بالذكر هنا النقابات المهنية التي تعد أقوى منظمات المجتمع المدني، نظراً لما تتمتع به من قوة ونفوذ وقدر كبير من الاستقلال المالي والإداري عن السلطة، وذلك برفع وإلغاء القوانين المعوقة لممارسة هذه المؤسسات لجرورها وخاصة قانون ضمانات ديمقراطية النقابات المهنية، والذي أسهم في تجميد الانتخابات في غالبية النقابات المهنية.

وكذا تفعيل الاتحادات الطلابية التي خرجت من قبل قادة سياسيين على مستوى مرموق، وبما يتناسب مع العملية التعليمية في الجامعة، مع إمكانية التفكير الجدي في برلمان لشباب الجامعة يكون نواة لتخريج شخصيات قادرة على العطاء السياسي العام، وبما يكفل تنمية الحياة السياسية في البلاد.

• إطلاق حرية الإعلام

وتحرير أجهزة الإعلام والصحافة القومية، ونقصد بذلك إطلاق حرية إصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام للمصريين من سيطرة السلطة التنفيذية.

فمن حق كل مواطن أو هيئة أن تمتلك من وسائل الإعلام، ما يكفل لها مخاطبة الجماهير ونشر أفكارها وجذب الأتباع لمشروعها دون تضييق من السلطة التنفيذية، وبما يتوافق وثوابت الأمة المصرية وقيمها الحضارية والمجتمعية.

ومن ذلك أيضاً إتاحة فرصة متكافئة للأحزاب والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، وكافة الاتجاهات والتيارات الفكرية في طرح آرائها وأفكارها، في كافة أجهزة الإعلام الرسمية للدولة.

القانون والعدالة

إن سيادة القانون الضمانة لتحقيق الحرية وحقوق المواطنين، ولذا فإن النظام الديمقراطي لا يرسخ ولا يستقيم إلا بمجتمع يحترم سيادة للقانون.

ومن هذا المنطلق فإن حزبنا يركز على بناء الحكومة التي تحترم مبدأ سيادة القانون، هذا المصطلح الذي غاب طويلاً عن مصر في عهود ما قبل ثورة 25 يناير المجيدة، ولذلك فإن مفهوم "دولة القانون" يجب أن يكون القاعدة والأساس بدلاً من مفهوم "قانون الدولة"، الذي ساد في ظل النظام السابق.

وسيادة القانون لا بد أن تكون مبنية على مبادئ القضاء العالمي وحقوق الإنسان، وكذلك الثوابت المجتمعية والوطنية المصرية، مع احترام خصوصيات الهوية الحضارية والثقافية لمصر، باعتبار أن الشريعة الإسلامية هي المرجعية العليا دولة قانون حقيقية، وتتمكن من حيازة مكانة للدولة المسلمة، كما نص على ذلك الدستور المصري، حتى تكون مصر محترمة في المجتمع الدولي.

ونحن نعتقد أن سيادة القانون لا يمكن أن تتحقق بوجود نظام قضائي وسلطة قضائية فقط، لأن نزاهة وأمانة أعضاء النظام القضائي الذين يفسرون النصوص القانونية يطبقونها على نفس درجة أهمية نصوص الدستور والقانون نفسه، ولذلك فإن حزبنا يهدف إلى تحقيق أعلى درجات الثقة والنزاهة والمصادقية في النظام القضائي المصري.

وبالتزامن مع الملاحظات والمبادئ المذكورة سابقاً، فإن حزبنا سينفذ السياسات التالية:

- يهدف حزب الإصلاح والنهضة إلى إنشاء عقد اجتماعي جديد بين المجتمع والدولة، يعكس طلبات الشعب من الدولة وفق قاعدة ديمقراطية، فإن اقتراحنا لهذا العقد الجديد سيكون عبر مسودة مختصرة ونصوص واضحة تحتوي على البنود التالية:

- الحقوق والحريات الأساسية لا بد أن تتوافق مع المعايير العالمية وبما يتفق مع ثوابت المجتمع المصري
- المحافظة على الملامح الرئيسية للجمهورية، متضمنة البنود الرئيسية لإدارة الدولة فقط دون غيرها من التفاصيل الجزئية
- توضيح العلاقة بين السلطات الثلاث: القضائية والتشريعية والتنفيذية بشكل واضح ومفهوم ومختصر
- تنفيذ مبادئ الفصل بين السلطات بدقة، والتأكد من الضوابط والتوازنات بين تلك السلطات
- اتخاذ التدابير اللازمة لجعل البرلمان فعالاً ومستقلاً ومنتجاً في الأنشطة التشريعية والأمنية
- أن تحل إرادة المجموع محل إرادة الفرد، ليس داخل الحزب فحسب، بل في البرلمان والمجتمع أيضاً، فلا بد أن تعبر القوانين عن الإرادة الشائعة في المجتمع وليس عن أغلبية البرلمان وحده
- تنفيذ مبدأ تطبيق القوانين والدستور على الجميع بدقة
- الالتزام التام بالقانون، ومنع أية ممارسات غير قانونية في كافة المجالات
- التأكيد على استقلالية القضاء وضمان حيده النظام القضائي، مع التعهد بتأمين القضاة
- تطبيق الإصلاحات القضائية بدءاً من دراسة القانون في كليات الحقوق والشريعة والقانون وغيرها من المؤسسات الأكاديمية القانونية؛ حتى نضمن كفاءة المتخصصين في مجال القانون، ومن أجل تطوير خبراتهم، يجب منح المحامين والقضاة وكلاء النيابة العامة تدريباً داخلياً وخارجياً على أعلى المستويات
- الاعتماد على مبدأ التخصص القضائي، بمعنى أن يكون القضاة متخصصين في مجالات محددة مثل الجريمة المنظمة والمنافسة غير الشريفة وجرائم أسواق المال، والفساد المالي والسياسي والإداري
- تجهيز المحاكم بأحدث الأساليب التكنولوجية وتقليل حجم العمالة بها، والحرص على ظهور مباني المحاكم بشكل عصري
- عملاً بمقولة أن "العدالة المتأخرة ظلم"، فإن حزبنا سيأخذ على عاتقه ضمان عملية تسريع عمليات التقاضي
- ومن أجل جعل قرارات المحكمة ظاهرة للجميع، سيتم توفير البنية التحتية التكنولوجية التي تمكن الجمهور من الإطلاع على قرارات كافة المحاكم
- الحرص على استقلالية المحاكم، واتباع المعايير والخبرات العالمية المتبعة في الدول الديمقراطية
- إنشاء أجهزة التنفيذ القضائية، بما لا يتعارض مع التسلسل التنظيمي ويضمن انسيابية أجهزة التنفيذ القانونية
- مراجعة القوانين المتعلقة بالإجراءات القضائية، من أجل تسريع فاعلية النظام القضائي وأداء وظيفته بالشكل اللازم، واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك
- تحديث مؤسسات السجون لإعادة تأهيل السجناء من أجل الانخراط في المجتمع
- زيادة مخصصات ميزانية القضاء من أجل الوفاء بمعايير الجودة الخاصة بالخدمات القضائية، والتي هي من أهم وظائف الدولة

الديمقراطية والمجتمع المدني

يتم صناعة القواعد القانونية في الدول المتقدمة والديمقراطية بموافقة المواطنين، بينما القرار النهائي والسلطة التنفيذية تسند إلى الأجهزة والمؤسسات المنوطة بذلك، والتي جاءت بطريقة شرعية، من خلال الانتخابات

إن الديمقراطية نظام قائم على المساواة بين المواطنين، فلا يجوز أن يتمتع بعض المواطنين بحقوق وحريات أعلى من غيرهم، بل يعيش الجميع تحت حماية القانون، متساوين في الحقوق والواجبات

إن التنافس العادل بين القوى السياسية المختلفة هي أحد المظاهر الصحية الدالة على تحقق النظام الديمقراطي، وغالبا ما ينتهي هذا التنافس بوصول الأغلبية إلى السلطة، ولكن الفوز في السباق والمجئ إلى السلطة لا يجعل إرادة الأغلبية مطلقة

فإن واحدة من أهم مظاهر الديمقراطية المعاصرة هي احترام الأغلبية لحقوق وحريات الأقلية، حيث يعد تأمين آراء الأقلية وحققهم في الاعتراض عنصراً مقوياً للتعددية في النظام الديمقراطي

إن حق المواطنين في المشاركة في عملية صناعة القرار المجتمعي تعبر عن التفاعل الإيجابي بين الحكومة والشعب، ولذا فإن حق المشاركة لا يعني فقط أن تكون قادرًا على التصويت أثناء الانتخابات، ولكنه يعني أيضًا توفير الطرق المفتوحة والوسائل المتاحة للمواطنين؛ لكي يصيغوا وينفذوا ويراقبوا تنفيذ القرارات العامة.

ولذا فإن حزبنا يدرك أن تأسيس الديمقراطية في مصر يبني على السياسات التالية في ضوء المبادئ الأساسية التي فقرتها الديمقراطيات المعاصرة، والتي يعد جوهرها احترام اختيار المواطنين

- اتساع مجال حركة ونشاط الأحزاب السياسية التي تؤدي الدور الأهم في تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين.
- يجب على الحزب أن ينقل لفروعه الإقليمية مفهوم الحكم المبني على الحوار، من أجل أن تحقق الإدارات والتشكيلات المدنية المحلية طموحات المواطنين.
- تيسير الاطلاع على الوثائق والمعلومات؛ حتى يتمكن المواطنون من المشاركة والمراقبة، فلا بد من اتخاذ التدابير اللازمة من أجل منح المواطنين الحق في الاستفادة بتلك المعلومات.
- الإدارات المحلية هي حجر الأساس في منظومة المشاركة والتمثيل في النظام الديمقراطي؛ ولذا لا بد من القيام بالتدابير الدستورية والقانونية اللازمة لمشاركة المواطنين فيها بقوة، ويجب إنشاء الوحدات الإدارية الوظيفية الجديدة من أجل تقوية الإدارات المحلية، والتي ستنشئ تواصلًا يوميًا بين المواطنين وبين الإدارة.
- لا بد من إنشاء طرقًا فعالة لنقل وجهة نظر المواطنين ومقترحاتهم وشكاياتهم بشأن القرى والمراكز والمحافظات التي يعيشون فيها، حتى يتمكن الجميع من الاستفادة الفعلية من الخدمات التي يحتاجونها.
- أخذ آراء المنظمات غير الحكومية من أجل تعديل التدابير القانونية ذات الصلة، ولا بد من رسم إطار قانوني يضع منظمات المجتمع المدني في المستوى اللائق بالدول الديمقراطية المعاصرة، ومن ذلك إنشاء مجالس تواصل ولجان ومكاتب لإدارة الأزمات وغيرها من الأنماط الإدارية من أجل اتخاذ اللازم بشأن آراء المنظمات غير الحكومية والهيئات المتخصصة والاتحادات التجارية وممثلي القطاع الخاص.
- من خلال خفض سن الترشح إلى 25 سنة، سوف يشارك الشباب بشكل فعال في العمليات الديمقراطية وسوف يتم تشجيع العناصر الشابة من أجل تحمل مسؤولياتها في إدارة هذه البلاد.
- اتخاذ التدابير القانونية اللازمة من أجل تفعيل حق تنظيم الاجتماعات والتظاهرات، والتي هي من الخصائص الرئيسية للديمقراطيات المعاصرة.

مفهومنا عن الاقتصاد

إن المهمة الاقتصادية لحزبنا تتلخص في زيادة رفاهية المواطن وسعادته، فلدى مصر قوة اقتصادية كبيرة بسبب التركيبة السكانية التي تتسم بالشباب والحيوية، وكذلك غناها بالعناصر الطبيعية، وموقعها الجيوستراتيجي المميز وجمالها الطبيعي وعراقتها التاريخية؛ ولذا يجب على حزبنا أن ينفذ استراتيجية مستمرة للنمو الاقتصادي من أجل الاستفادة من تلك الطاقة الجبارة لوطننا.

تهدف تلك الاستراتيجية إلى تخفيض الفقر والبطالة، وضمان التوزيع العادل للدخل، ومن ثم - وبمرور الوقت - سوف تصل بلدنا إلى مصاف الدول المتقدمة، وسوف يرتفع مستوى معيشة مواطنينا، ومن ثم يرتفع احترام المجتمع الدولي لبلدنا.

وبالتزامن مع هذه الاستراتيجية، فإن حزبنا قد حدد مبادئه وأهدافه وسياساته الاقتصادية، وطور مفهومًا حكوميًا من أجل تنفيذ تلك الاستراتيجية بفعالية.

وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

- اعتبار القوة البشرية مصدرًا وهدفًا من أهداف التنمية الاقتصادي، وليست عبئًا نسعى للتخلص منه، وشماعة نعلق عليها التخلف الاقتصادي لمصر.
- اعتماد استراتيجية اقتصاد السوق بكل آلياته ومؤسساته.
- تخفيف العبء عن الدولة وتجنبيها التدخل في جميع تفاصيل الأنشطة الاقتصادية.
- وظيفة الدولة في الاقتصاد هو التنظيم والرقابة؛ ولذا فإن توفير نظام سليم لانسياب المعلومات والوثائق أمر في غاية الأهمية.
- الخصخصة الرشيدة هي الفاطرة التي ستقود عملية بناء هيكل اقتصادي قوي.
- تنفيذ التحولات الهيكلية التي تحدثها العولمة بأقل تكلفة ممكنة، وأسلم طريقة لفعل ذلك هو زيادة قوة مصر التنافسية في السوق الدولية؛ ولذا فإننا نرى أن لزيادة القوة التنافسية لبلادنا أهمية استراتيجية بالنسبة لمستقبلنا السياسي والاقتصادي.
- والخبرة الأجنبية، والتي ستساهم (Know-How) رءوس الأموال الأجنبية ستلعب دورًا هامًا في نقل التجربة في تنمية الاقتصادي المصري.
- الجودة والانتاجية والفعالية ورضا المواطنين يجب أن تكون الخصائص الرئيسية للخدمات العامة.
- تحقيق القيم الأخلاقية حسب المعايير العالمية تحت مظلة قيمنا الثقافية وهويتنا الحضارية في كل نشاط اقتصادي.
- علاقاتنا الإيجابية بالاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات العالمية أمر ضروري لتحقيق المتطلبات اللازمة لاقتصادنا وتحقيق فوائد لأمتنا.

من خلال هذا الإطار، فإن أهدافنا الرئيسية ستكون كالاتي:

- زيادة إنتاج السلع والخدمات.
- تقليل البطالة ومنع ارتفاع تكاليف المعيشة، وتحقيق عدالة في توزيع الدخل.
- محاربة الكسب غير المشروع، والمنافسة غير الشريفة، والعقوبات غير الرادعة، وعدم السماح بالاحتكار، وغيرها من الجرائم التي تمنع الاستقرار الاقتصادي.
- إجراء تغييرات على مستوى المفاهيم والإجراءات البيروقراطية الخاصة بالاستثمار، لمساعدة الشركات الخاصة. ومنح حرية أكثر لأنشطة ريادة الأعمال.
- تحقيق التنمية في قطاع التجارة الخارجية وزيادة عملية التصدير.

من أجل تحقيق تلك الأهداف، سوف ينتهج حزبنا السياسات التالية:

- الاستغلال الأمثل لمواردنا الوطنية من أجل إنشاء اقتصاد إنتاجي قائم على الخبرة والكفاءة والتكنولوجيا والإنتاجية.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية لزيادة معدل تشغيل العمالة.
- مساعدة القطاع المالي من أجل دعم الإنتاج وتطوير أساليب مالية جديدة.
- اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تقليل الفجوة بين الجهات الجغرافية المختلفة، والتأكد من استثمار القوة الاقتصادية في كافة الجهات بفاعلية وإنتاجية.
- البدء في إصلاح الممارسات الضريبية.
- إصلاح الإجراءات الخاصة بإنفاق المال العام.
- تنفيذ نظام قضائي يتوافق مع المعايير العالمية وفي نفس الوقت استخدام أساليب قضائية واقعية وذات جدوى، تحفظ حقوق الملكية، وسهولة الوصول إلى الأسواق والموارد بشكل حر.
- مشاركة المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الاقتصادي في إعداد وتنفيذ تلك السياسات.
- إصلاح الإدارة الاقتصادية لكي تتسم بالفعالية والواقعية، وتستطيع أن تحقق النمو الاقتصادي المستدام، وذلك من خلال:

تنفيذ المفاهيم الاقتصادية التي تتسم بالواقعية والإصلاح والديناميكية وطول الأمد، وليس المفاهيم قصيرة الأمد -

اتخاذ التدابير الإدارية والقانونية اللازمة من أجل منح المجتمع حق معرفة المعايير الاقتصادية الكبرى بشكل صحيح وفي الوقت المناسب.

إزالة حالة الفوضى الإدارية في المجال الاقتصادي، من خلال إعادة تعريف المؤسسات المختصة وهياكلها الداخلية - والقواعد الحاكمة للتعاون والتنسيق فيما بينها، وإعادة النظر في أساليبها الإدارية والمبادئ الحاكمة لسياساتها وإنتاجها والرقابة عليها.

•

المالية العامة

الموازنة أ.

إن توزيع وإنفاق الضرائب المحصلة من الشعب وغيرها من مدخرات الأفراد تمثل مسؤولية أخلاقية عظيمة ملقاة على عاتق الحكومات، وفي نفس الوقت فإن من حق الشعب أن يعرف المجالات التي تم إنفاق الضرائب بها، ولا بد من إعداد الموازنة وتطبيقها كما يلي:

- التوازن والاستقرار الاقتصادي معيار أساسي في إعداد الموازنة، وتطبيق آليات تضمن الشفافية والمساءلة فيما يخص تلك الموازنة
- زيادة فاعلية البرلمان في إعداد ومراجعة الميزانية المقدمة من الحكومة، حيث يجب مناقشة حجم الموازنة في لجنة الخطة والموازنة، ويتم مناقشة ميزانية الأقسام المختلفة في اللجان المتخصصة
- إعداد لوائح القوانين التي تمكن الجهاز المركزي للمحاسبات من مراجعة تنفيذ الموازنة، وأن يقوم نواب الشعب واللجان المتخصصة باستشارة الجهاز المركزي للمحاسبات لأصرف هذه الموازنة، بينما يتم اعتماد نتائج مراجعة البرلمان للموازنة وليس الجهاز التنفيذي، ويجب أن يتم ذلك تحت مظلة الجهاز المركزي للمحاسبات
- إعادة هيكلة الإجراءات الحكومية الخاصة بالإنفاق، بهدف تحسين أداء الخدمات العامة مما يعني استقرار أكثر وشفافية وفاعلية وإنتاجية أكبر
- زيادة حصة الإنفاق الاجتماعي خاصة على التعليم والصحة في إطار الموازنة المتاحة، ويجب زيادة جودة تلك الخدمات لتصل إلى المعايير الدولية
- وضع مبادئ جديدة لإعادة الفاعلية للمراجعة الداخلية والخارجية على التمويل، وحسابات رءوس الأموال، والمؤسسات والهيئات والمرافق الاجتماعية والحسابات المتخصصة وغيرها من الهيئات داخل هيكل المؤسسات العامة.

الضرائب ب.

الضرائب تعني مشاركات الشعب مع الدولة، ومن هذا المنطلق، فإن الضرائب تؤثر على الإنفاق والقرارات الاستثمارية الخاصة بالوحدات الاقتصادية؛ ولذا فإن السياسات الضريبية التي تتزامن مع النمو المستمر والمستدام أمر بالغ الأهمية

ولذا فإن حزبنا

- يسعى إلى تيسير اللوائح الضريبية، وتقليل أنواع الضرائب، وخفض التعريفات الضريبية وتحقيق العدالة في الضرائب
- يسعى إلى استخدام الضرائب بصورة أكثر فاعلية كقادرة تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بدلاً من أن يكون غرضها ماليًا فقط

الدين العام ت.

يتجاوز العجز العام في مصر المعدلات المقبولة، ومن ثم يسبب مشكلات تؤثر على الاقتصاد برمته، وكنتيجة لذلك، أصبح التمويل الذي سيستخدمه القطاع الخاص غير كافٍ، وارتفعت تكاليف الائتمان، ومن ثم أصبح وضع الاقتصاد حرجاً، ومن أجل خفض متطلبات الاقتراض والسيطرة على هذا الأمر، سنقوم بما يلي

- حشد مصادر دخل جديد، وضبط الإنفاق وزيادة فعالية وإنتاجية الخدمات العامة
- تحقيق الانسياب بين تكاليف الاقتراض الحقيقية ومعدل النمو

- توجيه الاقتراض طويل الأمد إلى الاستثمار وذلك لقدرة المستثمرين على رد تلك المبالغ.
- توجيه الاقتراض قصير الأمد نحو تنظم الرصيد النقدي بدلاً من أغراض التمويل.
- إدارة الدين بشكل فعال مع الأخذ في الاعتبار التكاليف الحقيقية للديون المحلية والأجنبية.
- التنسيق الفعال بين الخزانة والبنك المركزي ووزارة المالية وغيرها من الأقسام الاقتصادية التشغيلية، مع تتبع الانسياب المالي الخاص بالمؤسسات العامة من أجل تحديد متطلبات الاقتراض.

الخصخصة

الخصخصة أمر مهم لتكوين اقتصاد أكثر قوة، فهي الفاتورة التي تزيد الإنتاج الاقتصادي وتخرج الدولة من الأنشطة التي من شأنها زعزعة استقرار البيئة التنافسية؛ ولذا لا بد من

- اتخاذ التدابير القانونية والإدارية التي تضمن الخصخصة الشفافة والسريعة في نفس الوقت.
- مراجعة تعاملات الخصخصة من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات.
- منح أولوية للعاملين في المؤسسات نفسها لتملك أسهم تلك المؤسسات، ثم لسكان المنطقة التي تقع بها المؤسسة ثم للهيئات المتخصصة، على أن يتم تداول تلك الأسهم في البورصة.
- ضمان ارتباط عملية الخصخصة بزيادة الدخل القومي المصري، والإسهام في التقليل من معدلات البطالة، وزيادة التدريب للعمالة المصرية.
- خلق مناخ من الثقة، وتشجيع مواطنينا في الخارج للمشاركة في عملية الخصخصة.
- منع الخصخصة في القطاعات الحساسة التي تتعلق بالحاجات الرئيسية للجمهور، مثل المياه والكهرباء والأمن، وغيرها من القطاعات التي تتعلق بالأمن القومي المصري.

سياسات الإنتاج والاستثمار

إن الإنتاج القادر على المنافسة الدولية أمر هام من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي لا يمكن تحقيقه سوى من خلال زيادة الإنتاج؛ ولذا تمنح الدولة البنية التحتية الضرورية للإنتاج وتشجيع الإنتاج أولوية قصوى

يستثمر رجال الأعمال من القطاع الخاص - وهم القوة الدافعة للإنتاج - في المناخ الاقتصادي والسياسي المستقر، حيث تكون المبادئ والقوانين واضحة، والشفافية متحققة، وحيث ترتبط العقود بالتزامات قوية، وحيث يمكن قياس المعدلات الكبرى للاقتصاد مثل التضخم وأسعار صرف العملات الأجنبية، وحيث يمكن القيام بقياسات اقتصادية

يسعى حزبنا إلى خلق هذا المناخ، مناخ الثقة الذي يحرك ريادة الأعمال المتواجدة بالفعل في المجتمع، ويسرع من معدل دخول رأس المال الأجنبي إلى البلاد، ومن ثم يحقق زيادة ملحوظة في الإنتاج

:ولذا فإن حزبنا يسعى إلى

- إطلاق ممارسات إنتاجية حقيقية تدفع عجلة الاستثمار في مصر إلى الأمام.
- استثمار فعال للموارد، من خلال دعم وإنشاء مراكز جذب للصناعة والزراعة، آخذين في الاعتبار بعض الأمور الهامة مثل الموارد الخام والطاقة والعمالة والنقل والقوة السوقية.
- دعم الخدمات المقدمة للمستثمر، بتوفير قدر كبير من انسياب العملات الأجنبية والطاقة التشغيلية، وتوسيع خدمات الائتمان.
- تشجيع الصناعة الوطنية المحلية، تشجيع الشركات المصرية حتى يصل إنتاجها إلى مستوى معايير الجودة العالمية مما يزيد من الجودة والإنتاجية.
- دعم أنشطة البحث و التطوير.
- تطوير التعاون بين المؤسسات الصناعية والجامعات العلمية لاسيما في مجال البحث والتكنولوجيا.

- تخفيض تكاليف العمالة من أجل زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاع الخاص
- تشجيع استخدام القطاع الخاص والعام للأدوات الاقتصادية الحديثة مثل الكمبيوتر والإنترنت وتكنولوجيا المعلومات

الملكية الصناعية .

- إن حماية براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصميمات الهندسية ودعم الاستثمار الذي يحترم الملكية الصناعية هو أحد أهم العناصر التي أدت إلى نجاح الدول المتقدمة
- وإيماناً منا بأهمية جذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التقنية الحديثة إلى بلادنا، ومنع هجرة العقول وزيادة نسبة الصادرات وأهمية التصنيع المعتمد على الملكية الصناعية من أجل التنافس العالمي، فإن حزبنا يمنع أي لوائح تعوق الاكتشافات والاختراعات الحديثة، ويحمي حقوق براءة الاختراع وحقوق الترخيص حسب المعايير الدولية

التجارة الخارجية

تعد زيادة الصادرات المصرية من أهم الأدوات السياسية الخاصة باستراتيجية حزبنا من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستمرة ومستدامة، وهذا يعتمد بشكل أساسي على زيادة قدرتنا على التنافس، ولذا فإن حزبنا يهدف إلى

- إزالة كل العقبات البيروقراطية سواء المالية أو الإدارية، والتي تعرقل التصدير
- اتخاذ جميع التدابير اللازمة لزيادة التصدير للدول المجاورة؛ لأنه أسهل أنواع التصدير
- زيادة مشاركة البنوك المصرية في تنمية الصادرات؛ لتشجيع تمويل الصادرات والصناعة الموجهة للتصدير
- تكثيف جهود البعثات المصرية في الخارج من أجل زيادة الصادرات
- التعاون بشكل وثيق من أجل تطوير وتطبيق سياسات التصدير، مع الجمعيات المهنية العاملة في هذا المجال
- تقديم حوافز للشركات لتوسيع وترسيخ شعار "صنع في مصر" في الخارج
- تقديم خدمات الأبحاث والتطوير ودعم الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للصادرات، من أجل إنتاج منتجات تعطي قيمة إضافية وتقلل من تكلفة التصنيع
- تقديم حوافز من أجل تصنيع المنتجات القابلة للتصدير، والتي تعطي قيمة إضافية عالية، مثل المواد التقنية والمنتجات الإلكترونية، والمنتجات الزراعية والغذائية، وصناعة السيارات وغيرها
- الاعتماد على التجارة الإقليمية كعامل مساعد لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة والمستمرة

الخدمات المالية

يلعب قطاع الخدمات المالية دوراً هاماً في الهيكل الاقتصادي، ولذا فإنه من المهم أن تعمل المؤسسات المالية بكفاءة وإنتاجية عالية، ومن ثم لا بد من تهيئة المناخ من أجل ميزان واضح للتضخم ومعدلات الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وغيرها من المتغيرات المالية

وبهذه الطريقة، سترداد ديناميكية الوحدات الاقتصادية وقدراتها التنافسية، ومن أجل تحقيق هذا الغرض، لا بد من

- زيادة معدلات الإدخار من أجل استخدامها في الاقتصاد، في شتى أنواع السمسرة المالية والتعاملات المناسبة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- دعم التنسيق بين المؤسسات المنظمة والمراقبة للقطاع المالي، وإمداد تلك المؤسسات بالإمكانات اللازمة لتحقيق المراجعة الفعالة
- اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تقوية القدرة التنافسية لهذا القطاع
- تشجيع أنظمة التأمين الخاصة من أجل حماية الوسائل والموارد، التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية الخاصة المملوكة للبلاد، وتوسيع نطاق خدمات التأمين الخاص بإنتاج السلع والخدمات والأنشطة المتخصصة من أجل زيادة جودة الخدمات والمنتجات
- إدارة نظام التأمين على الودائع المدخرة تبعاً للمعايير الدولية
- التزام الشفافية والواقعية فيما يتعلق بالبيانات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية
- تقييم المؤسسات المالية لا بد أن تقوم به شركات التصنيف الائتماني

وفي هذا الإطار، لا بد من

- تشجيع المستثمرين للدخول في السوق من أجل جعل أسواق المال أكثر فاعلية وعمقاً.
- تحسين هياكل أسواق المال ووظائفها.
- رفع كفاءة البورصة المصرية ودخولها في مصاف البورصات العالمية.
- تحسين بعض أشكال التعاملات المالية مثل الاستثمارات والشراكات في مجال العقارات وجعلها أموراً جاذبة للاستثمار.
- وضع إجراءات رادعة لمنع أي تعاملات مبنية على معلومات مسربة داخل أسواق المال.
- حماية حقوق صغار المستثمرين في البورصة.
- دعم الأسواق الناشئة من أجل زيادة القدرة على إجراء حسابات للأسواق، وللمحد من تأثير التذبذبات بأسواق المال.

التجار والحرفيون والشركات الصغيرة والمتوسطة

تساهم هذه الفئات بشكل هام في زيادة الإنتاج والتشغيل والقيمة الاقتصادية المضافة إلى البلاد، بل وتمثل العمود الفقري للهيكلة الاقتصادية والاجتماعي في الدول المتقدمة، ويعد دعم هؤلاء من أهم أهداف حزبنا من أجل إعادة تشكيل الطبقة المتوسطة في المجتمع والتي كادت أن تختفي في ظل نظام ما قبل ثورة 25 يناير، وفي هذا الإطار، سنقوم بما يلي:

- تنفيذ خطة تضمن دعماً مالياً لتلك المشروعات، يتمثل في حوافز ضريبية وإزالة للعقبات البيروقراطية.
- توسيع دائرة الحماية ضد المنافسة غير الشريفة لتشمل هذه الفئات في مواجهة أصحاب الشركات الكبرى.
- إعطاء التجار والحرفيين الفرصة ليساهموا في اتخاذ القرارات الخاصة بالإدارات المحلية المختصة بمجال نشاطهم التجاري.
- زيادة الدعم الحكومي من الدولة والإدارات المحلية من أجل توسيع رقعة المراكز التدريبية التي تقدم التدريب للحرفيين والتجار.

الزراعة والثروة الحيوانية

من أهم أهداف زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي تأمين إيرادات مستقرة للمنتجين، ولتحقيق هذا الغرض، يلزم ما يلي:

- اتخاذ التدابير اللازمة لتحويل الوحدات الإنتاجية في القطاع الزراعي إلى شركات اقتصادية.
- تشجيع استخدام التكنولوجيا لزيادة الإنتاجية وتقليل تكلفة المدخلات في المناطق الريفية.
- إنشاء بورصة للسلع والمنتجات في الأماكن التي يتركز فيها الإنتاج الزراعي.
- تطوير سياسات لنقل العمالة الزائدة بشكل رشيد من القطاع الزراعي لغيرها من القطاعات.
- دعم شركات التصدير لعرض المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية.
- تطوير التأمين الزراعي من أجل حماية مزارعنا ضد الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية.
- تشجيع الزراعات البيئية وإنتاج الحبوب عالية الجودة.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية الاستراتيجية مثل القمح والأرز.
- إعادة السمعة العالمية العالية للسلع الزراعية التي كانت تتميز مصر بريادتها، مثل القطن المصري طويل التيلة.

أما بشأن تربية الحيوانات، فيلزم ما يلي:

- زيادة نسبة سلالات الحيوانات عالية الإنتاجية في سوق الحيوانات.
- تشجيع المنتجات الغذائية للبحار والمياه العذبة حسب التوزيع الجغرافي لبلدنا.
- تشجيع زراعة العلف الحيواني حسب الهيكل الاقتصادي لبلدنا.
- تشكيل مزادات الثروة الحيوانية وتحويلها لتكون قادرة على تنفيذ المعاملات طويلة الأجل.

الطاقة

إن سياسة الطاقة الخاصة التي يتبناها حزبنا تركز على تأكيد المحافظة على الطاقة واستدامتها من خلال إنشاء سوق للطاقة، مبني على المنافسة والحفاظ على البيئة وصحة المواطن المصري التي نضعها على رأس أولوياتنا.

ولتحقيق تلك السياسة، فإن حزب الإصلاح والنهضة سيقوم بما يلي:

- تخصيص المرافق الحالية غير الفعالة في أقرب وقت ممكن، ليتم تجديدها وزيادة قدرتها الاستيعابية
- بداية مشاريع علمية وتقنية جادة لتوليد طاقة الهيدروجين - والتي ستكون طاقة المستقبل - وتنفيذ الدراسات اللازمة للانتقال إلى مرحلة التنفيذ بالتعاون مع الدول المتقدمة الأخرى
- جعل إجراءات التراخيص والخصخصة شفافة ومفتوحة للمنافسة
- دعم مشاريع التقليل من فقد الطاقة، وزيادة الوعي بقضية الحفاظ على الطاقة عند المواطن المصري
- دعم إنشاء القطاع الخاص لمحطات توليد الطاقة بالتزامن مع مصادر الطاقة الأخرى مثل الشمس والرياح والحرارة الجوفية
- تشجيع التنقيب على الغاز والنفط
- استخدام الغاز الطبيعي كأحد بدائل الطاقة، ولا بد من تنفيذ مشاريع توليد الطاقة النووية التي كانت حبيسة الأدراج لعقود طويلة، مع إتخاذ إجراءات السلامة وحماية البيئة، بالإضافة إلى طاقة الرياح حتى توفر طاقة غير مكلفة لتسيير عجلة الاقتصاد
- تجنب الاعتماد على مصدر واحد للطاقة
- يدرك حزبنا أن مصر تشغل موقعا استراتيجيا يمثل جسراً للمصادر الأجنبية للبترول والغاز الطبيعية وبوابة للأسواق العالمية، حيث تقع مصر في ملتقى ثلاث قارات: آسيا وأوروبا وأفريقيا، إضافة إلى وجود قناة السويس ذات الأهمية الاستراتيجية العالمية، ولذا فإنه لا بد من استغلال هذا الموقع الاستراتيجي بشكل فعال، بتحويل البلاد إلى محطة توزيع للطاقة

التعدين

إن غنى باطن الأرض بالموارد المعدنية يعطي بلادنا ميزة فارقة، ولا بد لحزبنا أن يطبق برنامجاً للتعدين في أسرع وقت، حتى تساهم تلك الموارد في رفع الاقتصاد الوطني

وهدفنا في هذا المجال هو توفير مدخلات للصناعات المحلية لإنتاج بضائع ذات قيمة مضافة عالية تزيد من كمية وانتشار: صادراتنا، وفي هذا النطاق، لا بد من

- دعم القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وإزالة العقبات التي تقف في وجه عملية التصنيع
- تنقيب وتشغيل وإنتاج وتصدير المعادن الاستراتيجية باستخدام طرق علمية وتكنولوجية
- الاستفادة القصوى من مناجمنا، بتحسين تشغيلها أو بخصصتها

النقل والاتصالات

يؤمن حزبنا بأن النقل والاتصالات يمثلان قطاعاً من أهم قطاعات البنية التحتية للاقتصاد الوطني المصري؛ ولذا فإن من أهدافنا الأساسية إنشاء بنية تحتية للنقل والاتصالات تحقق التكامل مع عناصر النقل وتوفر خدمة اقتصادية سريعة، مما يوفر مساهمة عالية في النمو دون التأثير السلبي على سلامة البيئة

ومن أجل الوصول في هذا القطاع إلى المعايير المعاصرة فإن حزبنا يهدف إلى

- تنفيذ خطة النقل البري والبحري والجوي والسكك الحديدية بالتوازن المطلوب بين أنظمة النقل المختلفة
- تنمية السكك الحديدية بالتعاون مع القطاع الخاص
- تقسيم الطرق السريعة إلى طرق متعددة، ولا بد من توفير التدريب والمراقبة اللازمين لتحسين سلامة الطرق
- تجديد الأسطول البحري، وانتقال الموانئ إلى نظام الإدارة الذاتية وخصخصة خدمات الميناء
- زيادة قوة التنافس لدى الأسطول التجاري
- دعم قطاع بناء السفن ليتوافق مع متطلبات مالكي السفن المحليين والأجانب
- التعاون مع الغرف المتخصصة والمنظمات غير الحكومية لحماية البيئة البحرية
- رفع معايير وإمكانيات مطاراتنا وتشجيع إنشاء شركات طيران خاصة
- تشجيع إنشاء وتوزيع الاتصالات السلكية واللاسلكية والتلفزيون وشبكات المعلومات، وتوفير خدمات رخيصة ذات إنتاجية وجودة وثقة عالية

السياحة

لدى مصر قوة سياحية هائلة بسبب تاريخها العريق، وعمق وتراكم ثقافتها الغنية عبر الحضارات المختلفة، وتنوع شواطئها ومنتجعاتها الساحرة وشعبها الكريم الودود المضياف؛ ولذا فإن حزبنا يؤمن بأنه لابد استثمار قوة مصر في هذا المجال؛ فزيادة مدخولات مصر من السياحة يعتمد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتسويق والإعلان المتميز عن قوتنا السياحية

وفي إطار ذلك، يهدف الحزب إلى ما يلي:

- تحسين البنية التحتية للقطاع السياحي مع تحسين القوانين والمؤسسات السياحية
- صياغة سياسات تسعى إلى خلق أشكال جديدة للسياحة مثل السياحة الشتوية والنهرية، وسياحة العلاج والسياحة العربية وسياحة اليخوت والمؤتمرات والمعارض
- توفير الدعم اللازم لشركات تنظيم المعارض ولوكالات السياحة لتوسيع نطاق سياحة المعارض والمؤتمرات
- تطوير السياحة المحلية والأجنبية بما يتوافق مع الخصائص الثقافية والتاريخية لكل منطقة
- الحرص على تشجيع السياحة العربية والإسلامية والأجنبية على السواء

حماية المستهلك

إن هدفنا الرئيسي هو إيجاد توازن بين المستهلك وبين المنتج أو المورد، ومنع أي صورة من الأذى للمستهلك، ولتطبيق ذلك لابد من

- إعادة صياغة قانون حماية المستهلك وفق إطار المعايير العالمية
- تيسير السبل أمام المستهلك لنيل حقه، ولابد من بناء محاكم خاصة بشكاوي المستهلكين
- وضع لوائح قانونية لحل المشكلات التي تواجه المستهلكين في التعاقدات
- جعل التأمين على البضائع والخدمات إجبارياً للحفاظ على حقوق المستهلك
- تشجيع عمل المنظمات غير الحكومية في مجال حماية حقوق المستهلك

مفهومنا للإدارة العامة

الإدارة العامة هي أعلى شكل من أشكال التنظيم يتم منحه بموجب الدستور والتشريع، ويمنح الحق والسلطة للحكومة لتحقيق منافع المجتمع، وفي المفهوم العصري تعتبر الإدارة العامة تقديم الخدمات للشعب والمجتمع الأولوية الأولى والغرض الرئيسي الذي تستخدم من أجله الحكومة الحقوق والسلطات

إن بناء الحكومة الديمقراطية التي تمنح خدمات عالية الجودة، من خلال تحقيق العدالة والتنمية المجتمعية والإدارة العامة التي تحقق ذلك هي من أهدافنا الرئيسية

ويؤمن حزبنا بأن الحكومة المعاصرة لابد أن تمتلك الخصائص التالية

- صيانة الحقوق العالمية وحرريات المواطنين، واستخدام الدولة القوة والسلطة داخل الإطار الذي يمنحه إياها الدستور
- نقل الكثير من سلطات ومهام ووظائف الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية
- قيام الدولة بتنفيذ البرامج الرامية لتحقيق الأمن والتكافل الاجتماعي وتوفير الخدمات الاجتماعية
- انسحاب الدولة من معظم الخدمات واقتصرها فقط على مساحة الأمن الخارجي والداخلي والعدالة والتعليم الأساسي والصحة وخدمات البنية التحتية، والتي تمثل الوظائف الأساسية للجهاز التنفيذي، والاستمرار في وظيفتها التنظيمية والرقابية
- تفعيل التام لحق المواطنين في اختيار من يمثلهم ويحكمهم، والذي هو أبسط مبادئ الديمقراطية
- اعتماد الشفافية والمساءلة كسياسة عامة في جميع مراحل ومراكز الحكومة

الحكومة المركزية

إن أساس الإدارة العامة هو خدمة المواطنين؛ ولذا فمن الأهمية بمكان أن تعاد هيكله الحكومة المركزية بالشكل الذي يؤهلها لخدمة المواطنين بشكل أفضل ولزيادة الإنتاجية وجودة الخدمات، ولذا وضع حزبنا السياسات التالية لتنفيذ ما سبق:

- إعادة هيكله الإدارات والمؤسسات بالشكل الذي يكفل زيادة إرضاء المواطنين، بما يجعل هذه الهياكل تتفق مع معايير الجودة الدولية.
- اتخاذ التدابير اللازمة لجعل الحكومة المركزية مرتكزة على مبادئ الإنتاجية والانفتاح والكفاءة في التعاملات والأفعال.
- تحويل الكثير من الخدمات للإدارات والوكالات المحلية أو إلى القطاع الخاص إن أمكن.
- تخفيض مجالات تخصص رئاسة مجلس الوزراء وتقليص عدد الوزراء.
- سرعة إعادة هيكله الهيئات الوزارية المركزية والريفية وفق مقاييس الجودة والإنتاجية وتوفير الخدمات والحفاظ على الأموال العامة.
- إعادة النظر في شكل رقابة الحكومة المركزية على الحكومات المحلية بما يتماشى مع سياسات الإدارات المحلية.
- تقليل الشكليات البيروقراطية حتى يخف الضغط والإرهاق عن الدولة.
- لا بد أن تنتهي مظاهر ضعف الحكومة المركزية مثل: المحسوبية والحزبية.
- الاستفادة جميع وكالات الدولة من الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانعكاس ذلك على وظيفة الإدارة العامة.

الإدارة المحلية

المشكلة الفعلية التي تواجه الإدارات المحلية هي أننا نفتقر إلى تعميق مفهوم الديمقراطية، وهي مشكلة تواجه كثير من مناحي الحياة العامة في مصر، فالمطلوب هو أن ننقل مبادئ وممارسات التعددية إلى الإدارة المحلية، متوافقة مع المفاهيم المعاصرة للاقتصاد والإدارة العامة، وبناء على ذلك فإن حزبنا يهدف إلى:

- منح الإدارات المحلية السلطة لممارسة أنواعاً من الإدارة بما يتوافق مع المتطلبات المحلية.
- التأكيد على امتلاك الإدارة المحلية القوة المالية التي تمكنها من توفير التكاليف اللازمة للإيفاء بالتزاماتها.
- إتاحة الفرصة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في عمليات صنع القرار في الإدارات المحلية وفي بعض أنشطتها.
- اعتماد مبدأ التشاور مع الإدارات المحلية قبل تمرير اللوائح ذات الصلة.
- اعتماد معايير موضوعية لإنشاء المحليات الكبرى.

إدارة شئون موظفي القطاع العام

إن تلبية الخدمات العامة بصورة ترضي المواطنين هي الوظيفة الأولى لموظفي القطاع العام؛ ولذا فإن استكبار بعضهم على المواطنين يعد أمراً غير مقبول، فلا بد أن يعاملوا المواطنين على أنهم عملاء تجب خدمتهم بكل إخلاص وتفان.

وعلى صعيد آخر، لا بد للدولة أن تدفع للموظفين أجورهم، وتمنحهم المساعدة الاجتماعية بما يتناسب مع المهمة التي يؤدونها، ولا بد من مكافأة الموظفين الجيدين مادياً ومعنوياً، ولا بد للدولة أن تدرب أفرادها وتهيؤهم للتغيرات الحادثة:

من خلال هذا الإطار وتلك المبادئ، فإن حزبنا سيتبع السياسات الموضحة أدناه:

- إعداد الكوادر حسب معايير الخدمة وأهدافها.
- التزام معايير المهنية والجدارة لاختيار موظفي الحكومة وتعيينهم.
- وضع اللوائح القانونية التي تمكن الموظفين من ذوي المراتب العليا من تنفيذ التخطيط، واتخاذ القرارات والمتابعة والرقابة والمراجعة وتقديم الاستشارات.
- القيام بتحليل الإنتاجية في الوكالات والمؤسسات العامة، وتصفية الوحدات الشكلية والوكالات غير الضرورية.

- تحديد مرتبات العاملين حسب الجدارة والمهمة المطلوب أدائها، ولا بد من دفع المرتب نفسه لنفس المهمة أو لمهام متشابهة، وينبغي أن يلغى التمييز بين الوكالات المماثلة، ولا بد من دفع مرتب مجزٍ للعاملين بالقطاع العام، بما يتناسب مع إنتاجيتهم
- رفع العراقل فيما يتعلق بالثقافات والحقوق السياسية ومنع التدخل غير اللازم من السياسيين والمسؤولين الحكوميين في عملها

الأمن

الأمن من أهم وظائف الدولة وأكثرها أهمية، كما أن موقع مصر الجغرافي يبرز هذه القضية بشكل كبير، فعلينا أن نقلل اعتمادنا على الدول الأجنبية في التسليح؛ ولذا لا بد من وضع أهمية للصناعات الدفاعية على المدى الطويل

وفي الدول المتقدمة لا بد أن تنسجم متطلبات الأمن مع النظام الديمقراطي، ولذا سيقوم حزبنا بتنفيذ السياسات الأمنية من خلال مدخلين:

- إجراء حوار وتفاهم بين الهيئات الأمنية وصانعي القرار السياسي سواء فيما يتعلق بالأمن الداخلي أو الخارجي
- إعادة هيكلة مجلس الأمن القومي الذي يمثل مجلساً لتبادل الآراء بين القوات المسلحة والقيادة السياسية فيما يتعلق بالأمن والدفاع، بما يتوافق مع المعايير الدولية المتبعة في البلاد الديمقراطية

مكافحة الفساد

إن استشرى الفساد المالي والإداري في مصر قد فاق كل تصور في عهد النظام السابق، وهو يمثل أحد أكبر المعوقات في طريق النهضة المصرية الشاملة، ففي السنوات الماضية، دخلت بلانا في حلقة مفرغة من الفساد ناجمة عن إساءة استخدام السلطة السياسية، والتزاوج بين السلطة ورأس المال

إن مكافحة الفساد مهمة ذات أولوية كبيرة في حزبنا، ولا سيما الفساد الذي ينبع من سوء استخدام السلطات العامة، لهذا الغرض، فإن حزبنا يتبع السياسات الموضحة أدناه

- إعداد برنامج شامل لمكافحة الفساد والبدء في تنفيذه، واعتماد الشفافية والوضوح في تنفيذ هذا البرنامج
- تأسيس مكتب للتنسيق بين جميع الوكالات والمؤسسات في مجال الوقاية والتحقيق وتحديد وملاحقة الفساد في إطار استراتيجية رصد ومكافحة الفساد
- السماح للمنظمات غير الحكومية المهتمة بمكافحة الفساد من المشاركة في عمليات التفتيش عن الفساد، وسوف تستعين الدولة بالدراسات التي ستعدها هذه المنظمات
- اعتماد معايير خاصة لتعيين الموظفين في الإدارات المختلفة مع إخضاعهم لتدقيق من نوع خاص
- زيادة سلطات المكاتب المعنية بمكافحة الفساد في الإدارة العامة
- الاتفاق مع مؤسسات خارجية مستقلة لمراجعة الحسابات، وحينما ترى حالة من حالات الفساد يتم تقديمها فوراً للنيابة العامة المتخصصة
- مشاركة مصر في الاتفاقات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، وضرورة تفعيل تلك المشاركة

مفهومنا للسياسة الاجتماعية

- إن المهمة الرئيسية للحكومة هي خدمة الجمهور، لذا فإن هدف حزبنا من السياسات الاجتماعية هو تحقيق الرفاهية والسعادة لجميع مواطنينا، وليس فئة واحدة فقط
- وفي هذا المعنى، يجب إنشاء برامج خاصة للمواطنين الفقراء الذين يحتاجون إلى رعاية، وكبار السن والأطفال المحتاجين، وكذلك لا ينبغي أن يشعر العاطلون عن العمل بالعزلة، ولذا فلا مفر من إدخال مفهوم الدولة الاجتماعية إلى بلادنا، والتي تهتم فيها الحكومة بالفقراء والمساكين والمرضى والمعاقين، وتوفر لهم العيشة الكريمة
- ولذا سيؤكد حزبنا على ضرورة تعاون الحكومة المركزية مع الإدارات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لضمان زيادة الخدمات الاجتماعية المقدمة من الدولة بالحد الذي يكفي هذه الفئات
- يرى حزبنا أنه لا يجوز لأي أحد أن يمارس التمييز ضد أي شخص بسبب إعاقته البدنية أو العقلية، ويرى ضرورة تعاون المنظمات غير الحكومية مع الحكومات المحلية لاتخاذ التدابير الهيكلية في جميع الأماكن العامة

مثل المناطق الحضرية والأعمال التجارية والمدارس لتسهيل حياة المعاقين، وزيادة الاعتمادات المتاحة للتربية الخاصة والقدرات التدريبية التي تستهدف المعاقين، والسماح بالإعفاءات الضريبية للأعمال التجارية التي تساهم في ذلك.

- وسوف نسعى إلى أن تشكل المنظمات غير الحكومية لجأناً خاصة بمفردها أو بالاشتراك مع الإدارة المركزية، حتى تتخذ الترتيبات اللازمة لتسهيل تصنيع واستيراد المعدات اللازمة للمعاقين.
- وسيتم تشجيع مشاريع إعادة تأهيل أطفال الشوارع والمتسولين والمشردين، وذلك لمنع أعدادهم من الازدياد.
- وعلى الوكالات والمؤسسات العامة أن تتحمل مسؤولياتها من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية من أجل أن ينتفع بها الأجيال القادمة، ولمنع الاحتكار، والقضاء على الاختلالات بين المناطق وحمية الفقراء وتوفير المنتجات والخدمات التي لا يتم توفيرها في الأسواق، كل ذلك وفق معايير عادلة معمول بها في المجال العام.
- من أجل تأمين الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية لا بد أن يدار كل ذلك من خلال وزارة واحدة، على أن تتخذ هذه الوزارة التدابير اللازمة للعمل وفق معايير وقواعد منهجية محددة بما يصب في صالح الفئات المستفيدة، وعليها كذلك أن تقوم بإنشاء بيانات إحصائية أساسية دقيقة عن هذه الفئات، بحيث تصل الخدمات إلى جميع مستحقيها دون تهميش لفئة لحساب فئة أخرى.

التعليم والبحث العلمي

إن دراسة كل تجارب النهضة والتنمية التي حدثت في العالم، تقود إلى نتيجة واحدة، وهي أن الاهتمام بالعملية التعليمية هو أساس أي نهضة شاملة، ولذلك احتل التعليم مساحة كبيرة من الاهتمام في برنامج حزبنا، إيماناً منا بأن المجتمعات التي لا تستثمر رأس مالها البشري بطريقة فعالة تخسر كثيراً من فرص المنافسة، ولذا؛ يؤمن حزبنا بأن الأولوية الأولى لاستفادة من الموارد لا بد أن تكون هي التعليم، فإن الضعف الحادث في هذا المجال لا يمكن تعويضه بأي قوة في مجال آخر، إضافة إلى ذلك، فإن الوصول إلى المستويات العليا في مجال التعليم يحقق الجودة الشاملة في كل المجالات.

وتعاني مصر الآن حالة من الفوضى في مجال التعليم، فجودة التعليم تقع في مستوى أدنى من المطلوب، بل وتضعف يوماً بعد يوم، حيث يتم تصميم وتدريس المناهج بمعزل عن التخطيط النهضوي الشامل، الذي يربط التعليم بالبحث العلمي، والحاجات المجتمعية والاقتصادية للبلاد، وكذلك بمعزل عن مهارات سوق العمل، وتنمية ملكات الإبداع في الأجيال الشابة، إضافة إلى الغياب شبه الكلي للدور السياسي والاجتماعي للجامعات، التي يناط بها تخريج الكفاءات السياسية والاجتماعية الشابة، التي تضمن تدفق نخب قيادية تصلح لقيادة البلاد على جميع الأصعدة.

لكل ما سبق فإن حزبنا سيبدأ بحركة إصلاح جذري في مجال التعليم، تستند على ما يلي:

- نشر التعليم في مرحلة ما قبل الدراسة من خلال التعاون ما بين القطاعين العام والخاص.
- مراجعة مناهج التعليم الأساسي حتى تتماشى مع متطلبات العصر واحتياجاتنا، مع نقل خدمات التعليم الأساسي، من خلال تطبيقات تجريبية إلى الإدارات المحلية والفروع الإقليمية للإدارة المركزية، ولا بد لوزارة التربية والتعليم أن تتخذ موقع المراقب والمنظم وواضع المعايير، أما في المناطق الفقيرة، فلا بد من دعم التعليم بها من خلال برامج خاصة يتم وضعها من قبل الدولة.
- السماح بالاختيارات والتوجيهات خلال سني التعليم الإلزامي التي تستمر لتسع سنوات، من خلال وضع مواد اختيارية من الصف الخامس للمدرسة الابتدائية، حتى يتم توجيه الطالب إلى مدارس تجارية أو عامة، حسب ميوله وإمكاناته وكذلك الاحتياجات الاقتصادية للبلاد.
- ضمان تكافؤ الفرص لجميع خريجي المدارس الثانوية والمدارس المناظرة لها، من أجل القبول بالجامعات.
- رفع جودة التعليم العام وتطوير وسائله التكنولوجية، وتنفيذ سياسات تعليمية تهدف إلى تطوير إمكانات اتخاذ القرار والتحليل وتشجع حرية التفكير والإنتاجية ورفع الوعي بمفهوم المواطنة، وتدرس التكنولوجيا المتطورة، ولا بد من إعادة ترتيب الكليات التي تخرج المدرسين بما يتناسب مع النقاط المذكورة سابقاً.
- من أجل جذب استثمارات القطاع الخاص في التعليم، لا بد من توفير حوافز حكومية مما يوسع من مقدرة المدارس الحالية بنسبة 100% من السعة الحالية، ولا بد من توفير الدولة بعض الخدمات؛ مثل إرسال بعض أولاد العائلات الفقيرة إلى مدارس خاصة بالمجان، ولا بد أن يضع القطاع الخاص بعض موارده للاستثمار في التعليم.

- تركيز الحكومة على المدارس المتخصصة، وإعادة هيكلتها لتدرس مناهج متخصصة أعمق من مجرد منح الشهادات، لابد أن تحدد غرفة الصناعة والتجارة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المجالات التي يحتاجها سوق العمل، وفي الوقت نفسه يتم تقديم برامج تدريبية حديثة ومتطورة تتوافق مع متطلبات السوق، أما هؤلاء فلا بد من وجود مؤسسات تعليمية تقدم الذين لا يستطيعون المشاركة في البرامج المدرسية طويلة الأمد، لهم برامج قصيرة الأمد وبتكاليف أقل.
- تطبيق نظام القروض التعليمية للالتحاق بالجامعات، بحيث يمكن للجميع دفع المصروفات الدراسية والعيش بكرامة، ولا بد من وضع مبادئ وقواعد لمساعدة الطلبة الفقراء
- الصناعة) لمعرفة متطلبات سوق العمل – التنسيق بين وزارة التعليم والوزارات الأخرى (المالية – الزراعة ووضع خطة قومية لتطوير التعليم تستطيع أن تحقق تأثيراً ملموساً على المستوى القريب
- إعادة هيكلة مؤسسات التعليم العالي حتى تخرج موظفين على درجة عالية من التدريب والكفاءة
- تفعيل التعاون بين الجامعات وبين الإدارات المحلية والغرف التجارية ورجال الأعمال، واتخاذ التدابير اللازمة لتطوير العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة المحلية من ناحية، وبين الجامعات من ناحية أخرى
- دعم الحكومة المركزية لبرامج الأبحاث والتطوير التكنولوجي بالجامعات في المجالات التي تحتاجها الدولة، والتي توفر تمويلاً تستفيد منه الجامعات نفسها، ولذا لا بد أن تكون الجامعات على اتصال وفي حالة تعاون مع قطاع الصناعة
- تطوير مباني التعليم من حيث النمط المعماري والتجهيزات والقدرات التعليمية والتربوية، فلا بد من جعل مباني التعليم تبدو كأنها معدة للدورات بدلاً من الحصص، ولا بد من التخلي عن الشكل النمطي المتكرر لمباني التعليم، بحيث يتم وضع أشكال تتسم بالحدثة والعصرية
- إرسال بعثات تعليمية للدول صاحبة التجارب الناجحة في العملية التعليمية
- وضع حزمة من القوانين تساعد على إعطاء مساحات لامتداد التعليم الخاص واستفادة التعليم الحكومي منه
- رفع الكفاءة التربوية والتعليمية للمدرس أثناء فترة التأهيل الجامعية، ومن خلال الدورات التربوية المستمرة بعد ذلك
- تطوير المناهج وعدم الاعتماد على أسلوب التلقين كمياري لتفوق الطالب، مع مراعاة مناسبة المناهج وطرق التدريس للمرحلة العمرية التي يعيشها الطالب
- تقوية نظام المشرفين الاجتماعيين والنفسيين، على أن يتم إعداده بمعرفة علماء اجتماع وعلماء نفس وأطباء نفسيين
- بما أن اللغات الأجنبية أصبحت من الأهمية بمكان للحوار بين الأفراد والمجتمعات، فلا بد أن نهتم بتدريس تلك اللغات ونحقق فيها الجودة العالية باستخدام أساليب ومعدات حديثة، وبينما يشجع حزبنا تدريس اللغات الأجنبية، فإننا أيضاً نحرص على الاهتمام باللغة العربية وإتقانها لا سيما في التعليم الأساسي والثانوي، باعتبارها جزء لا يتجزأ من الهوية الحضارية العربية والإسلامية للشعب المصري
- تمكن التكنولوجيا الحديثة الأفراد من تلقي التعليم عبر الإنترنت، ولذا لا بد من تشجيع استخدام هذه التكنولوجيا في التعليم الجامعي، ولا بد من اتخاذ التدابير التي تمكن الطلاب من الاستفادة الكاملة من المادة التعليمية المتواجدة على الإنترنت، مع الحرص على وجود توفر حد أدنى من الدراسة التفاعلية بين الطالب والأستاذ
- لا بد من مضاعفة الدعم المقدم للمؤسسات الجامعية، وفي الوقت نفسه لا بد من التركيز على تعليم الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا بد من دعم المؤسسات والهيئات ووكالات الإعانة الاجتماعية العاملة لهذا الغرض

- الاهتمام بإقامة المشروعات العلمية ذات التخصصات المختلفة لرعاية الموهوبين من الصغر، مما يفرز بعد ذلك علماء في مختلف التخصصات والمجالات

الثقافة والفنون

يؤمن حزبنا بأن الثقافة والفنون لها دور في منتهى الأهمية في تشكيل وعي ووجدان الشعب المصري، وكذلك فإن الثقافة الحقيقية والفن الهادف هو الذي يعبر عن الهوية الحضارية للوطن، ويساهم في دفع عجلة التقدم نحو أهداف التنمية المصرية، وفي نفس الوقت لا يغفل التفاعل الثقافي الإيجابي والانفتاح الانتقائي على الثقافات الأخرى بما يتفق مع قيمنا وتقاليدنا، وهويتنا العربية والإسلامية

ولذا فإن على الأنشطة الثقافية التي تقوم بها دولتنا أن تزيد من احترامنا في المجتمع الدولي، فبلدنا يحوي نسيجاً ثقافياً وتراكمًا حضاريًا غنيًا عبر آلاف السنين، ولذا يسعى حزبنا إلى ما يلي

- بذل قصارى الجهد في الحفاظ على القيم الوطنية وتنميتها، ونحن نقبل تفاعل الحضارات كعامل يثري الثقافة، فليس هناك لغة أو موسيقى أو معمار نقي تمامًا أو خالٍ من تأثير غيره من الثقافات
- يهدف حزبنا إلى إزكاء التفاعل الحضاري بين القيم العالمية والثقافة الوطنية، مع احترام الهوية الحضارية لمصر، فهذا هو السبيل الوحيد لبناء مناخ ثقافي معاصر وحقيقي

ولذا فإن مبادئ حزبنا وسياسته الثقافية تنبني على هذين الجانبين بعيدًا عن الصراعات والسجلات كي نحصل الفوائد من كلا العنصرين

- لا بد من التركيز على تطوير الفنون التشكيلية والفن الإسلامي المصري وغيره من أنواع الفنون المختلفة، ولا بد أن تلعب الإدارات المحلية دورًا هامًا في مجال الفن
- إن التدهور الثقافي و عرض المواد الإعلامية العنيفة، وكذلك التي لا تتماشى مع قيمنا وتقاليدنا، ولا تعبر عن ثقافتنا و غياب القراءة عن حياتنا اليومية من القضايا الأهم التي يجعل حزبنا مكافحتها أولوية قصوى له
- لا بد من دعم كافة المشاريع الهادفة إلى تشجيع التطوير في مجال الثقافة والفنون، ولا بد من توسيع نطاق قصور الثقافة ومراكز الثقافة متعددة الأغراض
- لا بد من ترسيخ مفهوم ثقافة النهضة، وإعلام النهضة، بحيث تكون المواد الثقافية والفنية من شعر ومسرح وسينما ودراما وغيرها داعمة لقضية النهضة المصرية، بحيث تعمل على صياغة وبناء إنسان النهضة، في منظومة الإيمانيات ومنظومة القيم والأخلاق، ومنظومة العمل والإنتاج والفاعلية على حد سواء

الصحة العامة

إن الاهتمام بتوفير خدمات الصحة العامة وفق المعايير العالمية يعتبر أحد العناصر الحاسمة في مفهوم الدولة الاجتماعية، وللاهتمام بالجانب الصحي أثر عظيم على جميع جوانب التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغير ذلك، ولتحقيق أقصى قدر ممكن من الرعاية الصحية للمواطنين، فإن حزبنا سيقوم بما يلي

- سوف نعمل على أن تغطي مظلة الضمان الاجتماعي جميع المواطنين، ويكون لدى الدولة التزام بتقديم تلك الخدمات الأساسية للجميع، وفي حالات الضرورة يمكنها التعاون مع القطاع الخاص
- لا بد من تشجيع الخدمات الصحية الوقائية، ولا بد من اتخاذ التدابير الخاصة بحماية البيئة وصحة المواطنين، ولا بد من القيام بالتوعية المجتمعية للمواطنين في مجال الصحة، وعمل الدراسات اللازمة لمنع الإصابات التي تنتج عن حوادث السير وحوادث الإهمال في العمل، والتي قد تؤدي إلى حدوث إعاقات بدنية لكثير من المواطنين
- فتح خدمات الرعاية الصحية للوكالات المتطوعة والقطاع الخاص من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية

- إن صحة المرأة والطفل من الأهمية بمكان في وطننا، نتيجة معدلات الوفاة العالية بهذين القطاعين، فلا بد من التوسع في إنشاء برامج الرعاية الصحية فيهما، وزيادة التوعية الصحية للنساء والأطفال.
- لا بد أن تضع وزارة الصحة المعايير الطبية للرعاية الصحية المتكاملة، ومعايير تقييم وتوظيف الأطباء، وكذلك تأمين الخدمات الطبية بأعلى جودة ممكنة، ولا بد من تحسين طريقة عرض المرضى على المستشفيات وتجنب قوائم الانتظار غير الضرورية في المستشفيات التخصصية.
- لا بد لوزارة الصحة من تخطيط ورقابة نظام الرعاية الصحية، وتخص مهامها بالتنظيم والتعاون والقيادة والرقابة ووضع السياسات، ولا بد من تقديم معظم الخدمات الطبية في المركز الواحد، وتجنب الإكثار من المراكز والمراكز دون داع حقيقي.
- لا بد من إنشاء وحدات لخدمات الطوارئ في جميع المناطق، ويجب أن نقضى إلى الأبد على صورة رفض دخول المواطنين إلى المستشفيات بسبب قلة وحدات خدمات الطوارئ.
- لا بد من إنشاء المستشفيات التخصصية التي تعمل على توفير خدمات أكثر تخصصاً وأقل تكلفة.
- نتيجة لزيادة نسبة الإصابات الخطيرة والأمراض المستعصية مثل السرطان وتليف الكبد والفشل الكلوي، وما تحدثه من أضرار تتجاوز في مصر المعدلات العالمية، فلا بد من اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة ذلك في الوحدات الصحية ومؤسسات التدريب الصحي.
- لا بد من اتخاذ الاحتياطات الضرورية من أجل زيادة جودة التعليم الصحي والطبي ولا بد من تخطيط التعليم وفق المعايير الدولية في هذا المجال، ولا بد من تمكين المؤسسات المختلفة والقطاع الخاص من فتح مدارس لتعليم الممرضات وكليات التمريض ومدارس الفنيين الصحيين، ولا بد من توفير الحوافز ودعم المؤسسات التي توفر خدمات تعليمية في هذه الجوانب.
- لا بد من إعادة النظر في حقوق العاملين في المجال الصحي حتى تتوافق مع المعايير الدولية، ولا بد من مراجعة سياسة الأجور والمرتبات في هذا القطاع.
- لا بد للإجراءات القانونية أن تحمي حقوق المرضى، ولا بد من مراجعة لائحة حقوق المرضى حتى تصبح متوافقة مع المعايير العالمية، ولا بد للشعب من أن يتولى مسؤولية مراقبة الوحدات الصحية.
- لا بد من تحديد قواعد التنافس في هذا المجال وتنظيم اللوائح القانونية المنظمة لذلك، ولا بد من تشجيع المنافسة في جودة الخدمات الصحية، والبدء في تطبيق معايير الأيزو للجودة في كل جوانب القطاع الصحي في البلاد.
- لا بد من تصميم نظام واحد مركزي لمراقبة النظام الصحي عبر الكمبيوتر، لخفض التكاليف وزيادة الإنتاجية والجودة الخاصة بالقطاع الصحي، ولا بد أن يكون لكل مواطن ملف صحي في المركز الصحي المسجل فيه، وأياً كان المكان الذي سيتلقى فيه العلاج فإن جميع المعلومات والبيانات الصحية الخاصة بالمواطن مجموعة في ملف واحد.
- لا بد من توفير مستشفيات مجهزة بأحدث الأجهزة والتعامل معها كوحدات طبية مركزية، ومن ضمن أهداف حزبنا أن ننشئ أسطولاً من سيارات الإسعاف، وتتضمن طائرات هيلوكبتر لنقل المرضى بين المراكز الطبية والمناطق البعيدة والنائية.
- لا بد من رصد ميزانية داعمة للبحث في المجال الطبي، ولا بد من متابعة أخبار الرعاية الصحية عبر وسائل الإعلام ودعم حدوث ذلك، ولا بد من اتخاذ الإجراءات الجاذبة للعاملين بهذا المجال في خارج مصر كي يخدموا أوطانهم، ومن أجل عودة العقول المهاجرة إلى البلاد.
- لا بد من تقوية نقابة الأطباء ونقابة أطباء الأسنان ودعم إنشاء منظمات غير حكومية جديدة لخدمة القطاع الصحي.

- لا بد من دعم الصناعات الدوائية والطبية، وتقديم الحوافز للاستثمارات في المجال الصحي، ولا بد من اتخاذ التدابير اللازمة لجعل الطب الشرعي يعمل بشكل مستقل وطبقاً للمعايير العالمية، ولا بد من جلب كافة الابتكارات التكنولوجية المستخدمة في هذا المجال إلى البلاد.
- لا بد من أن تعمل المستشفيات في بلادنا بكفاءة طاقتها، ولا بد من تطبيق نظام تأمين صحي عام وفعال يغطي جميع المواطنين

الأمن الاجتماعي

- لا بد من وضع سياسة أمن اجتماعي تتوافق مع مفهوم الدولة الاجتماعية، ولا بد من أن يغطي الضمان الاجتماعي كل المواطنين، بشكل يتفق مع كرامة الإنسان المصري، ومن خلال نظام يضمن مشاركة المستفيدين من هذه الخدمات بأرائهم ومساهماتهم في الرقابة على تلك الخدمات.
- لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين بنية النظام المالي الخاص بهيئة المعاشات والضمان الاجتماعي، والتي تعد العنصر التمويلي الأساسي الذي يخدم قطاعاً عريضاً من المواطنين، مع التأكيد على توحيد القواعد والمعايير اللازمة لضمان العدل والمساواة بين المواطنين.
- ومن أجل دعم الهيكل المالي لتلك المؤسسات، لا بد من تغطية أكبر عدد ممكن من العمالة التي لم يتم تغطيتها بهذا التأمين وكذلك يتم تأمين زوجاتهم وأطفالهم.
- لا بد من توسيع شركات التأمين التكافلي، ومنحهم حوافز، ولا بد من زيادة جودة برامج الخدمات الاجتماعية المقدمة للأطفال والشباب وكبار السن.
- لا بد من توسيع خدمات إعادة تأهيل المعاقين، وسيعتمد منهجنا في هذا المجال على توفير الخدمات والإمكانات بدلاً من العزل والحماية لهذه الفئة، مع وضع أولويات وخيارات واضحة من أجل توفير العلاج للمعاقين الذين هم في حاجة إلى علاج ورعاية طوال حياتهم.
- لا بد من مراجعة الرعاية الاجتماعية التي تقدم لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة حتى تتوافق مع المعايير الحديثة، ولا بد من إتخاذ التدابير للتأكد من أن الرعاية تذهب لمستحقيها ولا بد من زيادة الإنفاق في هذا المجال.
- لا بد من متابعة مشكلات مواطنينا في الخارج بشكل لصيق، ولا بد من مراجعة عقود الضمان الاجتماعي الخاصة بهم لتحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية

العمالة

من أهم أهدافنا أن تتم حل جميع مشاكل العمالة المصرية في الداخل والخارج، من خلال حوار مجتمعي على أعلى المستويات وعقد اتفاقات مشتركة بين ثلاثية: العامل، والموظف، والحكومة، من أجل تحقيق الأمن المادي والمعنوي والصحي للعاملين وصيانة الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تعتمد على العمالة بشكل متوازن، ولتحقيق ذلك فإننا نتبنى ما يلي:

- لا بد من بذل الجهد كي نقوي التوافق بين الحكومة والعاملين والموظفين، في إطار اتفاقيات ومبادئ منظمة العمل الدولية.
- لا بد من إكمال التدابير اللازمة لتقليل تكلفة العمالة ولتشجيع التوظيف بأسرع ما يمكن، ولا بد من مراجعة الحد الأدنى للأجور ليتواءم مع معايير التكلفة المعيشية، وتوفير الحد المعقول من العيشة الكريمة، ولا بد من تقليل الضرائب المفروضة على أصحاب الأجور المتدنية.

- لا بد من منح حرية تنظيمية أكبر، وتشجيع الاتحادات والنقابات العمالية، ولا بد من عمل التعديلات الضرورية فيما يتعلق بالتشريعات الخاصة بالعمالة من أجل الاستفادة من حقوق النقابات والاتحادات العمالية وحرية التظاهرات والاعتصامات.
- لا بد من تجنب التمييز في بيئة العمل على أساس الجنس، ولا بد من انتشار مبدأ الاختيار على أساس الكفاءة.
- لا بد من سد الفجوة في التشريعات المتعلقة باستغلال الأطفال في العمل، لا بد من تنفيذ معايير منظمة العمل الدولية في عمالة الأطفال ولا بد من منع عمالة الأطفال.
- الحرص على سلامة وأمن الموظفين والعمال، وتقديم إعانات البطالة لغير العاملين، مع توجيه طاقتهم للبحث عن العمل.

المرأة

يؤمن حزبنا أن المرأة لها دور محوري في نهضة بلادنا، لا يقل عن دور الرجل إن لم يزد عليه، ليس بسبب كون المرأة فقط تمثل نصف المجتمع، ولكن لما لها من تأثير كبير في تنشئة أجيال سوية ومنتجة؛ ولذا لا بد لحزبنا أن يهتم بشتى مشكلات المرأة، والتي تم إهمالها لسنوات، ومن أجل ذلك لا بد من الآتي

- اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع المرأة على المشاركة في الحياة العامة.
- تشجيع المرأة على الانخراط في العمل الحزبي، ولعب دور فعال في السياسة.
- احترام خصوصيات المرأة، التي تفرضها علينا ثقافتنا وهويتنا الحضارية العربية والإسلامية.
- اتخاذ إجراءات وقوانين رادعة لمنع العنف والاستغلال الجنسي والاقتصادي ضد المرأة.
- القيام بدور التوعية الاجتماعية للمواطن المصري حول حقوق المرأة، وأهمية دورها في المجتمع.
- تشجيع الإدارات المحلية على حل مشكلات المرأة.
- وضع برامج تربية للبنات في المناطق الريفية تتناسب مع حالة البيئة التي يعيشون بها.
- تنفيذ السياسات القاضية بزيادة معدل تعليم المرأة، ورفع العقبات المعوقة لذلك، والقيام بمشروعات تهدف إلى رفع وعي العائلات بأهمية ذلك خاصة في المناطق الريفية.
- العمل على تغطية ربات البيوت بالضمان الاجتماعي.
- إنشاء برامج لحماية النساء اللواتي لا يتمتعن بدعم مالي، أو اللواتي يتعرضن للعنف.
- إجراء تحسينات في الضمان الاجتماعي وأحوال العمل مع النظر إلى بيئة العمل ومسؤوليات الأسرة والأطفال الملقاة على عاتق المرأة.

الأسرة والخدمات الاجتماعية

تمثل الأسرة حجر الأساس في المجتمع وتلعب دور المؤسسة الأهم التي تحافظ على تماسك بنية المجتمع المصري، فإن طريق السعادة المجتمعية والتماسك الاجتماعي يمر عبر الأسرة، ومن الواضح أننا مدينون بشكل كبير لدور الأسرة في الحفاظ على تماسكنا بالرغم من المشكلات الاقتصادية التي عانينا منها لعقود طويلة؛ ولذا فإن حزبنا سيقوم بما يلي

- اتخاذ الإجراءات الداعمة للتماسك الأسري من أجل الحفاظ على السلام الاجتماعي والصحة النفسية للأطفال من الاضطرابات الحادثة بسبب الضغط الناشئ عن بيئة العمل.
- إطلاق مشروعات مثل: الأسر الحاضنة والعودة إلى الأسرة من أجل توفير الشعور بدفء الأسرة للأطفال الذين يفتقدون الرعاية الأسرية.
- زيادة رعاية أطفال الشوارع، وتعليمهم وإعادة تأهيلهم وعلاجهم من أجل إعادتهم إلى الانخراط في الأسرة والمجتمع، من خلال التعاون مع المنظمات التطوعية والإدارات المحلية لوضع سياسات تمنع بقاء الأطفال في الشوارع.
- منع الاستغلال الإجرامي للأطفال بواسطة الأسرة أو المجتمع.

- مراقبة فعالة على الالتزامات الواجبة على الإدارات المحلية والعامّة تجاه المعاقين، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتكامل المعاقين مع المجتمع والدخول إلى القوة العاملة، ولا بد من تشجيع تسكين المعاقين، وتحسين إجراءات الرعاية الحالية لهم.
- بدء مكافحة المخدرات في المدارس بمراحلها المختلفة، ويجب منع الإدمان بين الشباب بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، ويجب رسم البرامج الاجتماعية لرفع الوعي بخطورة الإدمان على الوطن والمواطنين.
- مساعدة عائلات الطبقة الوسطى على امتلاك المنازل الخاصة بهم عن طريق قروض إسكان طويلة الأمد، ولا بد من تعاون الإدارات المحلية لمنح قروض الزواج للشباب.
- إعادة هيكلة المؤسسات العامة التي تقدم خدمات في مجال المرأة والأسرة.

الشباب والرياضة

الشباب هم مصدر الديناميكية وقوة التغيير في مصر، وهم الثروة الحقيقية لبلادنا، ولذا فإن امتلاك مصر لمجتمع شاب فرصة كبيرة لتطورها، ولكن الشباب في مجتمعنا لم يتلق التعليم اللائق به، ولم تتم توفير فرص العمل الكافية له، مما أنتج قدرًا هائلًا من الطاقات الشبابية المكبوتة في مصر، وحتى الآن ليس هناك من دور حقيقي لصفاء هذه الصفات العظيمة التي بدت جلية عند الشباب المصري خلال ثورة 25 يناير وما بعدها.

ومن أجل هذا السبب، فإن حزبنا يرنو إلى جعل المجتمع يثق في الشباب بصورة عملية - وليس على سبيل الإطراء أو كسب الود - وهذا من أولى أهدافنا وأكثرها أهمية.

يسعى حزبنا إلى تنشئة عناصر شابة ذات مهارة ومسلحة بالمعرفة وقادرة على التفكير باستقلالية، واتخاذ القرارات بمفردها، شباب يدرك طبيعة مجتمعه وطبيعة العالم من حوله في نفس الوقت، وقادر على التعامل مع صعوبات الحياة.

ولذا فإن سياسات حزبنا ستكون في هذا المجال كما يلي:

- ضرورة مشاركة الشباب في العملية السياسية على جميع الأصعدة، ودعم الممارسة السياسية في المدارس ومراكز الشباب.
- اتساع نطاق مراكز الشباب لمنح الشباب فرصة أكبر في المشاركة في الفاعليات الاجتماعية، وتعاون المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والإدارة المحلية في هذا المجال.
- وضع مشكلات الشباب في المناطق الريفية وفي الضواحي على قمة أولوياتنا.
- إتخاذ التدابير اللازمة لمنع عرض المواد الإعلامية أو الدعائية المتعلقة بالمخدرات والخمور والعنف والدعارة، وهي أمور لها تأثيرها السلبي على البناء الروحي والعضوي والعقلي لشبابنا.
- فتح مكاتب في الضواحي والأحياء، تعمل على إعادة الاهتمام بالقراءة عند الشباب، واستخدام الوسائط المتعددة وشبكة الإنترنت للتوعية العلمية والفنية والثقافية.
- تشجيع مشاركة الشباب في المسابقات والأنشطة العالمية في جميع الأنحاء، ومنح المتميزين تدريبًا خاصًا وفرصًا للعمل.
- التعرف على الشباب ذوي الإمكانات العالية بواسطة الهيئات المختصة ومنحهم تدريبًا خاصًا حسب ميولهم ومهاراتهم.
- إنشاء مراكز لشبابنا في الخارج بها كفاءات عالية، للحفاظ على الهوية الثقافية المصرية العربية والإسلامية.
- استحداث سياسات رياضية جديدة تتواءم مع التغيير الحادث في مصر والعالم، وترك إدارة الخدمات الرياضية للإدارات المحلية.
- منح الإدارة المحلية سلطة تخصيص المصادر الخاصة للنادي الرياضية.
- تمكين الرياضيين والنادي الرياضية من تحقيق النجاحات الدولية، وتوفير الخدمات الاجتماعية لهم.
- تمكين الشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاركة في الرياضة والأنشطة المجتمعية.
- منح الحوافز للمؤسسات الرياضية والتعليمية المهتمة بتدريب الرياضيين.
- القيام بحملات لتشجيع المواطنين على ممارسة الرياضة بشكل مستمر، وسيكون الشباب هم الفئة المستهدفة بالدرجة الأولى، ولا بد من دعم الرياضيين الشباب الساعين إلى أن يكونوا أبطالاً رياضيين ماديًا واجتماعيًا.
- إنهاء التركيز الحاصل على مجموعة من الأنشطة الرياضية، بسبب التركيز الإعلامي عليها، بزيادة التفاعل بين الأفراد وبين الرياضات الأخرى، وتشجيعهم على ممارستها.

الإسكان

تقاس جودة الحكومة ومكانتها في المجتمع الدولي بجودة المدن التي تنشأها، ولهذا السبب فإن قضية الإسكان تحمل أهمية كبيرة في برنامج الحزب، الذي سيعمل على علاج المشاكل المزمنة المتعلقة بالإسكان في مصر، مثل مشكلة العشوائيات، وسوء التوزيع العمراني، ولذلك فإن حزبنا سيقوم بما يلي:

- حل مشكلات البنية التحتية للمدن من خلال إصلاح جذري تقوم به الإدارات المحلية.
- تحسين خطة الإسكان في مناطق العشوائيات.
- منع كافة أشكال العشوائيات وتوفير إسكان رخيص لساكني الأكواخ.
- جعل المدن الجديدة أماكن صالحة للمعيشة من خلال مشاريع طويل الأمد مبنية على اتخاذ مفهوم المدينة الخضراء.
- اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع البناء الذي يلحق الضرر بالبيئة الطبيعية والمباني التاريخية، وإعادة مراجعة السياسات المتعلقة بذلك.
- التعاون مع المنظمات غير الحكومية لعلاج تلك المشكلات، وتشجيع إنشاء الأحياء والضواحي الجديدة على أسس صحية.
- الحفاظ على حقوق ساكني المدن ومنع كافة أشكال الجريمة ورفع الوعي الاجتماعي بأهمية المحافظة على التراث التاريخي والقيم الثقافية، والحياة في بيئة صحية ومتوازنة، وتمكين الجماهير من المشاركة في القرارات الخاصة بالمدن.
- بناء المباني العامة والمستشفيات والجامعات والمدارس وفق المعايير العالمية.
- التركيز على إنشاء الميادين في المدن بشكل يكفل للأفراد الراحة والتنزه والتظاهر وإبداء الرأي، ودعم المعارض والمهرجانات.
- دعم مشاريع مترو الأنفاق لحل مشكلة المواصلات في المدن الكبرى، وتوسيع نظام المواصلات المائية والسكك الحديدية، ووضع معايير ترتفع بجودة الحياة في المدن بدء من المناطق ذات الأولوية.

البيئة

ينظر حزبنا إلى القضايا البيئية من خلال نقطتين وهما: صنع بيئة صحية، وتقليل التكلفة الوطنية، ولخلق هذه البيئة الصحية مع تقليل التكلفة الاقتصادية لذلك، فلا بد من اتباع السياسات التالية:

- لا يمكن اعتبار مصر بعد اليوم مكانًا للنفايات الضارة، سواء بسبب إنتاجها أو بقيام دول أخرى بدفن تلك.
- تنموي أو إنتاجي يلوث البيئة النفايات، ولا يمكن السماح لأي نشاط.
- تقليل معدل التلوث عن طريق السيطرة على النفايات الصناعية، والتي لها تأثير سلبي ودائم على النظام البيئي، والتأكد على نقائها.
- تنفيذ الخطط البيئية بواسطة الإدارات الحلية بدلاً من الاعتماد على السلطة المركزية، وتفعيل مشاركة المواطنين في تنفيذها، ولتحقيق ذلك يجب تطوير الإدارة المحلية القائمة.
- دراسة جميع الشكاوى المقدمة من المواطنين والخاصة بالبيئة بعناية فائقة، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال البيئي، وعلى المواطنين أخذ المبادرة لحل المشكلات البيئية.
- اعتماد الدراسات التي أجرتها المنظمات الدولية والمتعلقة بالبيئة والاستعانة بها.
- تطوير البرنامج التعليمي ليشمل توعية المواطنين بيئياً منذ صغرهم.
- وضع معايير لاستخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والهرمونات في مجال الزراعة، وصياغة آلية للسيطرة على ذلك وفق تلك المعايير، ولابد من منع استخدام الهرمونات في تربية المواشي والأبقار والغنم.

البحث العلمي والتكنولوجيا

يؤمن حزبنا بأن البحث العلمي والتكنولوجيا لها أهمية استراتيجية في التنمية الاقتصادية والرفاهية المجتمعية، ويوقن حزبنا بأن قوة البحث العلمي والتكنولوجيا في وطننا ستزيد من خلال تنفيذ سياسات مختارة في هذين الجانبين، والسياسات الرئيسية التي يجب اتباعها هي كالاتي:

- دعم أنشطة التطوير والأبحاث، ودعم المؤسسات البحثية خاصة في القطاع الخاص والجامعات.
- زيادة الإنفاق على البحث العلمي مما يساعد على فتح مراكز متنوعة على مستوى الجمهورية.
- تخصيص الميزانيات المناسبة للعلماء والباحثين المتفرغين، للحد من هجرة العقول العلمية النابغة إلى الخارج.
- الاهتمام بأقسام التطوير والبحث العلمي في المؤسسات والشركات ودعمها، مما يشجع المؤسسات على التطوير المستمر في أدائها.
- رفع مخصصات البحوث والتطوير في الموازنة العامة.
- توفير الدعم الضروري للعلماء المصريين من أجل المشاركة في مشاريع البحوث الدولية المشتركة.
- تحضير البنية التحتية لشبكة المعلومات الوطنية لتتوافق مع النظام الدولي، من أجل تسريع وتيسير وصول جميع المواطنين للمعلومات خاصة الشركات الصناعية.
- تحقيق التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية.
- زيادة عدد وفعالية المؤسسات المسئولة عن التطوير التكنولوجي ووكالات الأبحاث ورواد الأعمال من القطاع الخاص.
- تشجيع الشركات واستثمارات رؤوس الأموال من أجل تحويل الاختراعات التكنولوجية إلى منتجات.
- التركيز على معالجة البيانات والهندسة الحيوية والوراثية، والتكنولوجيا المتطورة، وتكنولوجيا الطاقة والتغذية وأنظمة الإنتاج المرنة والتكنولوجيا الصحية.
- اتخاذ التدابير اللازمة لعودة العقول المهاجرة، وتشجيع العلماء داخل مصر وخارجها للعودة إلى الوطن بشكل دائم أو بصورة دورية.

الإعلام المقروء والمرئي

من أهم دعائم الديمقراطية أن يكون هناك إعلام مقروء ومرئي حر ومستقل ومتعدد الآراء، ومن أساسيات ودعائم الحرية أن تكون المعلومات والأخبار الصحيحة متوفرة، فلا بد من اتخاذ جميع الإجراءات لضمان ذلك

- يجب منع العلاقات التجارية والسياسية من التأثير على الإعلام أو تقييد حريته في تلقي المعلومات والأخبار الصحيحة، ويجب منع استغلال الإعلام للمواطنين، ولا بد من مراجعة القواعد القانونية من أجل منع احتكار المؤسسات الإعلامية وضمان الثقة بها.
- يجب تشجيع الإعلام حتى تنشر القضايا التي تلامس احتياجات المجتمع، ولا بد من حماية القيم الثقافية والعائلات والأطفال والشباب من القيم الدخيلة والمنحرفة والغريبة على مجتمعاتنا، والتي لا تتفق مع هويتنا وثقافتنا وتقاليدنا المصرية العريقة.
- لا بد من إنشاء تعاون مع المؤسسات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية من أجل تطوير معايير جديدة للإعلام تركز على مسؤوليته المجتمعية، ويجب اتخاذ التدابير القانونية والتقنية التي تكفل له حق الخصوصية.
- لا بد من تشجيع الرقابة على النشريات المسيئة من خلال المعارضة المجتمعية ورصد الجمعيات المهنية والمؤسسات التطوعية.
- يجب تحديد مفاهيم الرقابة بشكل واضح على أسس موضوعية وبدون لبس أو غموض، ولا بد أن تكون القرارات المتخذة بهذا الشأن غير متحيزة بناء على آراء وأفكار سياسية.
- لا بد من دعم الإعلام المحلي.
- لا بد أن تعمل الوكالات التي تراقب الإعلام وفق معايير موضوعية، ولا بد من منع تلك الوكالات من أن تكون أداة ضغط سياسي على الإعلام.

المرور

في كل عام يموت آلاف المواطنين أو يصابون بإعاقات من جراء حوادث الطريق، وكذلك الخسائر الاقتصادية كبيرة بسبب تلك الحوادث، ولذلك فإن حزبنا يهدف في هذا الجانب إلى ما يلي

- إنشاء بنية تحتية للنقل توازن على المدى البعيد بين أنماط النقل المختلفة ونقل من حوادث الطرق.
- البدء في برامج توعية وتدريب للحد من حوادث الطرق.
- نقل مسؤولية تقديم الخدمات المرورية للمحليات، ولكن المسؤولية عن تحديد مبادئ المرور ستظل في يد الإدارة المركزية.

- لا بد أن تصبح الطرق السريعة متناسبة مع النمو المضطرد في عدد العربات، ولا بد من إنشاء طرق إضافية بشكل متسارع في المناطق ذات الكثافة المرورية.
- التفتيش والتأكد من معايير السلامة الخاصة بالطرق قبل تنفيذ مشاريع الطرق السريعة.
- اتخاذ التدابير القانونية اللازمة لزيادة معدلات الأمان على الطرق.
- توسيع نظام السكك الحديدية في المدن الكبرى، وتحقيق التكامل مع نظام الطرق السريعة للوصول إلى أعلى معدلات الأمان.
- تحليل الأسباب الخاصة بحوادث الطرق وتعريف تلك الأسباب واتخاذ الإجراءات الضرورية لعلاجها بشكل عاجل.
- إنشاء عدد كاف من محطات الإسعاف الأولي على الطرق السريعة، تكون مجهزة بكافة الأدوات الطبية اللازمة، ويجب اتخاذ التدابير التقنية والقانونية اللازمة لسد العجز في المستشفيات الجامعية وغيرها من منظمات الرعاية الصحية العامة والخاصة من أجل توفير علاج للحالات الطارئة الناجمة عن حوادث الطرق.

الجانب الديني

يعد الدين من المكونات الرئيسية للمجتمع المصري، وكان ولا يزال هو العنصر الضامن لاستقرار وثبات النسيج الاجتماعي في مصر، ومن ثم كان تناول هذا الجانب من أولويات حزب الإصلاح والنهضة.

والإصلاح الديني الذي نستهدفه هو وضع التصورات والأطر العامة الصحيحة لتفاعل الدين مع المجتمع ممثلًا في الخطاب الديني الصادر عن الأفراد والمؤسسات الدينية الرسمية في مصر، وكيف يمكن له أن يؤدي دوره في صناعة النموذج النهضوي للمواطن المصري.

هذا في جانب الأفراد أما بالنسبة للمؤسسات الدينية الرسمية ونعني هنا الأزهر على سبيل الخصوص، فمما لا شك فيه أن المناداة بالإصلاح والتغيير فيه صار واجبًا في ظل تقزم الدور الذي كان يؤديه الأزهر قديمًا كمؤسسة عريقة تساهم في صياغة وتشكيل وجدان الإنسان المصري وغير المصري في كافة أنحاء العالم الإسلامي.

ولهذا فإن رؤيتنا في الإصلاح الديني يمكن تناولها من ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: إصلاح التصورات الدينية المغلوطة لدى الفرد

الجانب الثاني: إصلاح الخطاب الديني

الجانب الثالث: إحياء دور الأزهر الشريف

وفيما يلي تفصيل هذه الجوانب:

الجانب الأول: إصلاح بعض التصورات الدينية المغلوطة لدى الفرد المسلم

1- النظرة للنفس:

فالنفس الإنسانية مكرمة من قبل الخالق عز وجل ولا يجوز لإنسان أن يهين نفسه أو يهين غيره، بل عليه أن يدرك أنه يملك طاقات جبارة، لا بد أن يصرّفها في تعمير هذا الكون.

2- النظرة الصحيحة للمجتمع المنشود:

فالبعض يتصور أن المجتمع الإسلامي المنشود هو مجتمع بلا رذيلة يختفي منه الكذب والغش والخداع وسائر الأخلاق المرذولة، وهذا التصور مبني على أحلام طوبوية لم تتحقق في أي مرحلة من مراحل التاريخ الإسلامي، ولهذا كانت التوجهات والآراء رؤيتنا للمجتمع المنشود أنه مجتمع واقعي يغلب الخير فيه الشر، ويتحمل التباين في

3- توضيح المفهوم الشامل الكامل للعبادة:

فالعبادة الشاملة الكاملة لا تقتصر على بعض الشعائر التعبدية التي تلبى عند الإنسان بعض الأشواق الروحية، بل إن امتلاك مقومات النهضة والتقدم الحضاري، والعمل على تقدم البلاد وازدهارها في شتى عمارة الأرض، وصناعة الحياة الميادين هو عبادة من أجل العبادات التي يتقرب بها الإنسان إلى ربه.

الجانب الثاني: إصلاح الخطاب الديني

فالخطاب الديني بشكل عام سواء كان صادرًا من الأزهر الشريف أم من غيره من الخطباء المتطوعين يحتاج إلى إعادة صياغة، تمنحه فعالية التأثير في نفوس المستمعين، ولعل من العوامل المساعدة على ذلك

1- تنقية الخطب والدروس من الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة -

2- التوازن في الخطاب بين الترغيب والترهيب -

3- التركيز على ترسيخ الإيجابيات الموجودة في المجتمع مع عدم إغفال علاج السلبيات -

4- التوافق مع الخط النهضوي الذي يسير فيه المجتمع: فليست وظيفة الخطاب الديني هي مجرد الوعظ والتذكير بالآخرة فحسب، وإنما لابد أن يتناول مشاكل المجتمع المزمنة؛ كالعنوسة والبطالة وصعوبة تربية الأبناء وغيرها من المشاكل والاحتياجات المجتمعية، وكذلك الحديث عن الصفات الإيجابية كالفاعلية والإنتاجية وغيرها من الصفات التي تساعد في بناء النهضة المنشودة

5- التركيز على الخطاب العملي: فالخطاب الديني الناجح هو الذي لا يقتصر على تحفيز المخاطبين إلى الخير، وإنما يقدم لهم البرامج العملية التي تكفل لهم تطبيق ما سمعوه في واقع حياتهم

الجانب الثالث: إحياء دور الأزهر الشريف

لقد كان الأزهر الشريف على مر التاريخ صمام الأمان لاستقرار المجتمع ككل، وحماية له من أفكار التطرف والتشدد سواء من بعض الغلاة الذين وقعوا في هاوية التكفير أو العنف، وكذلك من غلاة الطرف الآخر الذين أرادوا سلخ مصر عن هويتها الإسلامية والعربية

ولقد تراجع دور هذا الصرح الشامخ في ظل النظام التسلطي الذي جثم على صدور المصريين منذ ثورة 1952 وحتى حكم مبارك، حتى فقد الأزهر كثيرًا من مصداقيته لدى جموع المصريين، باعتباره كان المعبر دائمًا عن وجهة نظر النظم، والداعم لها في القضايا المختلفة

وبعد ثورة 25 يناير المباركة، فقد آن الأوان أن تمتد أيادي الإصلاح والتغيير إلى هذا الصرح الشامخ، لتعيد له مصداقيته من جديد، حتي يستطيع أن يقوم بالدور المنوط به من نشر الإسلام بسماحته وعدله ووسطيته، والتفاعل مع قضايا الأمة، والحفاظ على هويتها الحضارية الإسلامية

ونحن هنا نوضح بعض المرتكزات الرئيسية التي يقوم عليها عملية إصلاح الأزهر، لكي يستعيد دوره في الداخل المصري، والخارج العربي والإسلامي

- إصلاح المنظومة الإدارية للأزهر الشريف: بحيث يكون تعيين شيخ الأزهر ومفتي الجمهورية وسائر المراكز القيادية الكبيرة في المؤسسة الأزهرية عن طريق الانتخاب الحر، وليس بتعيين من رئيس الجمهورية
- تحقيق الاستقلال المادي التام للأزهر، بحيث تكون له أوقافه الخاصة التي تمول أنشطته المختلفة، بما يضمن له عدم التبعية للنظام
- إصلاح الشؤون المادية للمعلم الأزهر، وسائر الكوادر العاملة بالمؤسسة الأزهرية، بما يحقق لهم العيشة الكريمة، والتفرغ لمهنتهم الجليلة في نشر الدعوة الإسلامية، ومعالجة قضايا الأمة بوسطية الإسلام واعتداله
- إصلاح التعليم الأزهر في كافة مراحلها، فيركز فيها على التحصيل العلمي المتين لكافة العلوم الشرعية، من خلال المذاهب الإسلامية الواسعة، والاهتمام بفقهاء مقاصد الشريعة، وتنمية الملكات الفقهية والأصولية، التي تجعل من الطالب نواة للعالم الحقيقي، وليس حافظًا لبعض الفروع، بحيث يكون الأزهر قادرًا على إخراج العلماء الراسخين القادرين على تلبية حاجات المجتمع

كما ينبغي الاهتمام كذلك بالإلمام الواسع بأصول العلوم الإنسانية، والثقافة الشمولية، حتى تتكون لدى الكادر الأزهرى القدرة على مخاطبة كافة الجماهير على اختلاف ثقافتهم ومستوياتهم العلمية

كذلك ينبغي الاهتمام بالجانب التربوي لدى طلاب الأزهر، بحيث يتربي الطالب على أخلاق الإسلام، فيقدم الدين للناس من خلال سلوكه وخلقه، فلا يكون كلامه في واد، وأخلاقه وأفعاله في واد آخر

- إحياء دور الأزهر في القيام بمهام الفتوى خاصة في النوازل والمسائل الكبرى التي تعرض للدولة، ولا مانع من الاستعانة بأهل العلم الموثوق بهم من خارج الأزهر إن ثبتت صلاحيتهم لهذه المهمة الجليلة
- الاهتمام الشديد من جانب المؤسسة الأزهرية بالحفاظ على الصورة المحترمة للأزهر في وسائل الإعلام: فلقد درجت كثير من هذه الوسائل على رسم صورة مزريّة للعالم أو الشيخ الأزهرى، فلا بد من إعادة الاحترام إلى رجال الأزهر الشريف في كافة وسائل الإعلام

السياسة الخارجية

إن الموقع الجغرافي السياسي لمصر يمنحها قوة لإنشاء منطقة جذب لعدد من المشروعات التعاونية الإقليمية والدولية، وتعتمد قدرتنا على تحويل تلك القوة إلى فاعلية إقليمية ودولية على مدى استثمارنا لهذا الموقع في السياسة الدولية والعلاقات الأمنية والاقتصادية

وعلى جانب آخر، فإن الأحداث الديناميكية التي أعقبت الحرب الباردة قد كفلت لنا بيئة مناسبة لتطوير سياسة خارجية ذات خيارات متعددة، ولن تصبح التحالفات والتكتلات العسكرية هي العنصر المتحكم في العلاقات الخارجية كما كانت من قبل، ولكن مشاريع التعاون المشترك بين الدول هو ما يحدد ذلك

وفي تلك البيئة الجديدة سوف تعيد مصر ترتيب وإنشاء علاقاتها مع مراكز القوى من خلال بدائل متعددة ومحاور مختلفة، ولا بد لحزبنا أن يتبع سياسة خارجية منطقية وخالية من التحيزات والهواجس، تتواءم مع تاريخ وجغرافيا مصر، وعلى أساس تبادل المصالح

مصر - التي تحترم وحدة أراضي وسيادة الدول الأخرى - ترى أن من واجب الدول الأخرى والمجتمع الدولي احترام سلامة أراضيها وسيادتها

يؤمن حزبنا بأن مصر عليها إعادة تحديد أولويات سياستها الخارجية، وخلق التوازن بين مصالحها الوطنية و بين الحقائق الإقليمية والدولية

وفي هذا الشأن، فإن حزبنا يهدف إلى

- جعل السياسة الخارجية المصرية على المدى الطويل متناعمة مع البيئة الإقليمية والعالمية
- زيادة قوة مصر وفعاليتها من خلال ضمان مشاركة البرلمان ومختلف شرائح المجتمع في عملية اتخاذ القرارات
- ضرورة تعاون مراكز البحوث العاملة في مجال السياسة الخارجية داخل الهيئات العامة، ومعاهد السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والجامعات والإدارات

من خلال تلك الملاحظات، فلا بد أن يتبع الحزب السياسات الموضحة أدناه

- لا بد أن تعود مصر وتتولى دورها في حل الأزمات التي تعاني منها المنطقة المجاورة لها، وأن تساهم بمشاركة فعالة في حل تلك المشكلات
- زيادة محاولات مصر للحفاظ على علاقات جيدة مع جيرانها على أساس الحوار، وبالتالي فإنه يجب الاسهام بشكل أكبر في تنمية التعاون الإقليمي
- تكثيف علاقة مصر بجيرانها من الدول العربية والإسلامية والأوروبية في مجالات الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا والاستثمار والتجارة
- التعاون المشترك بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية يجب توسعته ليشمل الجوانب الاقتصادية والاستثمارية والعلمية والتكنولوجية

• تقوية البناء الاجتماعي للأمة المصرية

فالدور المصري الخارجي هو انعكاس لمدى قوة وتماسك المجتمع المصري، ولا يمكن لمجتمع مفتت أو مقطوع الأوصال أن يحافظ على مصالحه القومية فضلاً على أن يلعب دوراً هاماً في محيطه

• قوة التنمية الاقتصادية

فالقوة الاقتصادية هي أساس تكوين النفوذ الإقليمي والدولي، ولقد تغيرت معايير القوة بعد انتهاء الحرب الباردة بصورة كبيرة حيث تراجع الوزن النسبي للقوة العسكرية لحساب القوة الاقتصادية، وباتت هي عامل الحسم في كثير من الصراعات الإقليمية والدولية، كما تعد أداة من أدوات العلاقات الدولية الحديثة عبر التبادل التجاري والشركات الاستراتيجية

• محورية الدور الإقليمي

يجب أن يركز الدور الإقليمي المصري على علاقات قوية مع دول الجوار، والبعد الإقليمي الأفريقي والبعد الإقليمي العربي والبعد الإقليمي الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط كتركيا والسعودية وإيران

• العلاقات المتوازنة مع الدول الكبرى

فلا يكتفى بعلاقات قوية مع دولة كبيرة واحدة، وإنما لا بد أن تحتفظ الدولة المصرية بمسافة متساوية من جميع الدول الكبرى وتسعى لإقامة علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية قوية مع هذه الدول، وهذه العلاقات المتوازنة هي التي تسمح لمصر بالمحافظة على مصالحها الوطنية وحماية أمنها القومي

• اتباع نموذج القوة العاقلة في العلاقات الدولية

مثل نموذج فرنسا وألمانيا، فكل من هاتين الدولتين تنطلق من أرضية بناء قوة داخلية على المستوى الاقتصادي والعسكري والسياسي، لكنها تدرك في الوقت ذاته أن ميزان القوى العالمية يميل بشكل ساحق إلى الولايات المتحدة، ومن ثم يجب احترام هذه القوة، لكن ليس على حساب مصالحها الاستراتيجية، ومن ثم فتبني علاقتها مع أمريكا على أساس الندية النسبية، والمصالح المتبادلة، مع الحفاظ على الثوابت الوطنية والقومية

• إقامة العلاقات الدولية على أسس من التبادل المعرفي والاقتصادي والثقافي بالإضافة إلى المصالح السياسية

فالعلاقات الدولية التي تعتمد على المصالح السياسية معرضة للاهتزاز والتغير، كما أن التبادل المعرفي والتقني والاقتصادي والثقافي يمثل أداة قوية لحل الصراعات، والوصول إلى تفاهات حول القضايا المشتركة، وفي نفس الوقت تعد وسيلة من وسائل الضغط لتحقيق مصالح الدولة المصرية

• ترسيخ العمق العربي والإسلامي عبر تفعيل قوى لمؤسسة الجامعة العربية ومؤسسة المؤتمر الإسلامي

• إقامة تحالف إقليمي قوي بين الدول المحورية في الشرق الأوسط كتركيا والسعودية

• مراجعة العلاقات الخارجية مع الدولة الإيرانية وفقاً لأحدث المعطيات

• بناء العمق الإفريقي لمصر خاصة دول حوض النيل عبر شراكات اقتصادية استراتيجية ومساعي مصرية لإحداث تنمية في هذه الدول على مختلف الأصعدة مما يمكن مصر من حماية أمنها المائي

• السعي لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي بالصورة التي تحفظ الحقوق التاريخية ولا تغفل المستجدات الواقعية، ويجب أن تضع السياسة الخارجية المصرية على عاتقها إنهاء الانقسام الفلسطيني،

• إراقة الدماء في الشرق الأوسط تثير مخاوف واهتمامات الرأي العام المصري - كذلك الرأي العام العالمي - ولذا فإن حزبنا يرى أن السبيل الوحيد لوقف تدفق الدم والدموع هو تحقيق سلام دائم عن طريق دعم حق الشعب الفلسطيني في استعادة أراضيه المحتلة

• لا بد من جعل العلاقة مع الصين قوية وعلى محاور عدة، ويجب أن تبذل مصر جهوداً لتطوير أواصر العلاقات مع الصين ودول جنوب شرق آسيا

• لا بد من بذل الجهد لحماية أفضل لحقوق المواطنين المصريين الذين يعيشون خارج مصر في البلاد التي يحيون بها، ولا بد من القضاء على المشكلات التي تواجه المصريين في هذه البلاد، من خلال وضع آليات جديدة وفعالة لحل تلك المشكلات

الخلاصة:

إن حزب الإصلاح والنهضة يهدف إلى صناعة الدولة المصرية العصرية، التي تقوم على ديمقراطية حقيقية مبنية على سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات

وبناء على فلسفة، "دعوا الناس يعيشون حتى تتمكن الدولة أن تعيش"، وضع حزبنا المواطنين في وسط جميع سياساته، حيث يرى حزبنا أن جميع مواطني جمهورية مصر العربية هم مواطنون من الدرجة الأولى، بغض النظر عن الاختلاف في الدين أو الجنس، وهم جميعا متساوون في الحقوق والواجبات، وفقا قاعدة المواطنة، في ظل الهوية الإسلامية لمصر التي حددها المادة الثانية من الدستور المصري

إن غاية وجودنا كحزب هو خدمة شعبنا، والسياسة في نظرنا هي تحقيق أجندة الشعب وتطلعاته في الحرية والعيشة الكريمة اللائقة بالإنسان المصري العظيم

وأهم جانب من جوانب برنامج الحزب أنه ليس مجرد شعارات لا يمكن تحويلها إلى واقع؛ فالواقعية وإمكانية التطبيق هي السمة البارزة لسياسات حزبنا، فإن حزب الإصلاح والنهضة هو حزب يتحرك من خلال كوادرات تستمد قوتها من الشعب

إن أكبر مشكلة تواجه مصر هي عدم وجود الثقة بين الشعب ومن يحكمه، عندما تتم استعادة الثقة في الدولة تجاه الشعب، وثقة الشعب تجاه الدولة، عندما تتزامن مطالب الشعب مع جدول أعمال السياسة، ستعود مصر لتتصدر المشهد الدولي من جديد

حزب الإصلاح والنهضة لا يجبر أي أحد على تبني أيديولوجية معينة، فحزبنا هو حزب كل مصري يعتبر نفسه خادماً لشعبه؛ فإن كل من يؤمن بالديمقراطية ويحترم حقوق الإنسان والحريات، ويعتمد قيم التعددية، ويمتلك المشاعر الأخلاقية والإنسانية، ويحترم كذلك الهوية الحضارية الإسلامية لمصر له مكان تحت سقف هذا الحزب

إن خلاصة برنامج حزبنا يمكن التعبير عنه في كلمتين: "الديمقراطية والمؤسسية" هذا البرنامج الذي أعدته كوادرات صادقة، صاحبة مبادئ، تحترم القيم المصرية وتدرك الديناميكية العالمية من حولها، تستوعب الجغرافيا والعصر الذي تعيش فيه، من أجل أن تحوز بلادنا المكانة التي تستحقها في المجتمع الدولي، وترتفع فوق مستوى التحديات المعاصرة، والأمر متروك لنا لبذل الجهد والعرق من أجل إرساء قواعد السياسة المرتكزة على المبادئ، والتقدير الحقيقي لنا هو بالتأكيد ما سننال من شعبنا العظيم

من أجلكم نعمل ولرؤايتكم نجتهد وعليكم بعد الله نعمت

والله موفق والمستعان

مجلس الأعضاء المؤسسين